



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة طاهري محمد بشار

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية



قسم العلوم الاجتماعية

السنة أولى جذع مشترك علوم اجتماعية

مطبوعة بيداغوجية في مقياس

مدخل إلى علم السكان

موجهة لطلبة السنة أولى علوم اجتماعية

إعداد:

د/ سمير عزوني

السنة الجامعية: 2024/2025

بطاقة تعريفية للمقياس

علم الاجتماع العام	عنوان الليسانس
الثاني	السداسي
وحدة أساسية	طبيعة الوحدة
مدخل إلى علم السكان	اسم المادة
05	الرصيد
02	المعامل
45 ساعة	الحجم الساعي للسداسي
03 ساعات (1.5 محاضرة، 1.5 أعمال موجهة)	الحجم الساعي الأسبوعي
60% امتحان، 40% تقييم مستمر	طريقة التقييم
<ul style="list-style-type: none"> - التعرف على علم السكان (الديموغرافيا) و مجالاته وتطوره. - التعرف على أهم رواد هذا العلم منذ نشأته. - التعرف على أهم طرق جمع المعطيات وأهم المؤشرات الخاصة بالظواهر الديموغرافية وكيفية حسابها. 	أهداف التعليم
<ul style="list-style-type: none"> - مدخل إلى علم الاجتماع - مدخل إلى علم الاقتصاد 	المعارف المسبقة المطلوبة
<ul style="list-style-type: none"> - مهارات عن مفهوم السكان وعلاقته بالعلوم الأخرى وأسس نشأته وأهم نظرياته. - مهارات عن طرق حساب أهم المؤشرات الديموغرافية وطرق تحليلها. - مهارات عن أهم الطرق للحصول على المعطيات السكانية. 	القدرات المكتسبة

فهرس محتويات المقياس

الصفحة	المحتوى	الرقم
06	مقدمة	
	ماهية علم السكان	المحور الأول
09	مفهوم علم السكان، وعوامل نشأته وتطوره	
09	أولاً: مفهوم الديموغرافيا	
11	ثانياً: عوامل تطور علم السكان	
15	ثالثاً: السياق التاريخي لتطور الديموغرافيا	المحاضرة 02+01
30	رابعاً: أهمية الديموغرافيا	
31	علاقة علم السكان بالعلوم الأخرى	
31	أولاً: علاقة الديموغرافيا بعلم الاجتماع	
32	ثانياً: علاقة علم الديموغرافيا بعلم التاريخ	المحاضرة 03
33	ثالثاً: علاقة الديموغرافيا بعلم الاقتصاد والعلوم السياسية	
34	رابعاً: علاقة الديموغرافيا بالإحصاء	
35	خامساً: علاقة الديموغرافيا بعلم الطب	
36	سادساً: علاقة الديموغرافيا بعلم النفس	
37	سابعاً: علاقة الديموغرافيا بالأنثربولوجيا	
38	أنماط الديموغرافيا	

38	أولا: الديموغرافيا الاجتماعية	المحاضرة 04
39	ثانيا: الديموغرافيا الجغرافية	
40	ثالثا: الديموغرافيا الطبية	
40	رابعا: الديموغرافيا الاقتصادية	
41	خامسا: الديموغرافيا التاريخية	
41	سادسا: الديموغرافيا الرياضية	المحور الثاني
	مصادر البيانات السكانية	
44	مصادر البيانات الثابتة	المحاضرة 05
44	أولا: التعداد السكاني	
49	ثانيا: المسح بالعينة	
50	مصادر البيانات المتغيرة	المحاضرة 06
50	أولا: السجلات الحيوية	
53	ثانيا: سجلات السكان	
	النظريات السكانية	المحور الثالث
56	مفهوم النظرية + نظرية مالتوس	
61	النظريات الطبيعية	المحاضرة 08
61	أولا: نظرية سادر	
62	ثانيا: نظرية دبلادي	
63	ثالثا: نظرية هيربرت سبنسر	

65	رابعا: نظرية كوارد جيني	
68	النظريات الاجتماعية	المحاضرة 09
68	أولا: نظرية اميل دوركايم	
70	ثانيا: نظرية كنجزلي ديفيز	
72	النظريات الاقتصادية	
72	أولا: كارل ماركس	المحاضرة 10
74	ثانيا: آدم سميث	
75	ثالثا: كارساندرز	
76	رابعا: نظرية الكلفة	
	أهم الظواهر الديموغرافية	المحور الرابع
79	مفهوم الظاهرة الديموغرافية، الخصوبة، الوفيات	المحاضرة 11
82	ظاهرة الزواج والطلاق	المحاضرة 12
85	ظاهرة الهجرة	المحاضرة 13
87	النمو الديموغرافي	المحاضرة 15+14
	الخاتمة	
	قائمة المراجع	
	قائمة الملاحق	

شكلت الزيادة الخيالية في عدد السكان خلال مطلع القرن العشرين محور اهتمام العديد من الباحثين والدارسين في مجال الإنسان والاهتمام بقضايا المخالفة. نظراً لم سببه من مشاكل خصوصاً في ظل شح الموارد وعدم تغطيتها لمتطلبات جميع السكان، حيث أصبح هذا التزايد بمثابة الهاجس الذي يورق كل المجتمعات مهما بلغت درجة تقدمها.

فسارعت العديد من الدول البحث في حلول من شأنها فك الخناق الذي تعيشه شعوبها من أجل تكافؤ الموارد المتوفرة مع عدد السكان لضمان العيش الكريم لهم. غير أن المسألة السكانية ومشكلاتها لا تعتبر حديثة الطرح، إنما ترجع جذورها إلى أقدم الحضارات القديمة كالصينية واليونانية والرومانية وحتى الإسلامية. فكل المجتمعات سعت جاهدة للبحث والخوض في هذه المسألة نظراً لما تكتسيه من أهمية.

وبهذا كان لا بد من تسطير برنامج يشمل جميع العناصر المكونة لهذا العلم من أجل فهم الطالب لمجتمعه وإجراء مقارنات مع باقي الشعوب. حيث ستناول في هذا المطبوع البيداغوجي أهم المحاور التي تشكل علم السكان كالمفهوم والأهمية، وأهم المحطات التي تبلور من خلالها هذا العلم، إضافة إلى أهم النظريات التي قامت بتفسير الظواهر الديموغرافية والزيادة السكانية. كما سندرج على المصادر التي يتغذى منها علم السكان سواء الثابتة أو المتغيرة.

وفي الأخير وبناء على البيانات المتحصل عليها من الجهات المختصة والمتعلقة بساكنة ولاية بشار سنعطي لمسة تحليلية لأهم الأحداث والظواهر الديموغرافية التي يتشكل منها المجتمع المحلي. وهذا بغية إعطاء الطالب صورة واضحة عن مجتمعه وطبيعة تكوينه سواء من حيث الحجم أو التوزيع أو التركيب.

المحور الأول: ماهية علم السكان

المحاضرة الأولى والثانية: مفهوم علم السكان، وعوامل نشأته وتطوره

المحاضرة الثالثة: علاقة علم السكان بالعلوم الأخرى

المحاضرة الرابعة: أنماط الديموغرافيا

المحاضرة 01+02: مفهوم علم السكان، وعوامل نشأته وتطوره

أولاً: مفهومه

علم السكان هو ما يعرف بالديموغرافيا، والذي يعرف على أنه مصطلح اغريقي ومعناه علم وصف السكان، فكلمة **DEMONS** تعني السكان و **GRAPHICS** تعني الوصف.

أول من استخدم هذا اللفظ هو العالم البلجيكي **أشيل غيارد ACHILLE GUIARD** عام 1855 من خلال مؤلفه "مبادئ الإحصاء البشري"، حيث عرفها على أنها: "التاريخ الطبيعي والاجتماعي للجنس البشري، أو المعرفة الرياضية للسكان وحركاتهم العامة وأحوالهم العضوية والمدنية والفكرية والأخلاقية".

ومع مرور الوقت، تتابعت التعريفات وتطورت لتجاوز التصورات الأولية، مضيفةً خصائص جديدة ومتعددة تعكس تعقيد الظاهرة السكانية. شملت هذه الخصائص عناصر مثل الحجم، الذي يشير إلى العدد الكلي للأفراد داخل المجتمع؛ والتوزيع، الذي يوضح كيفية انتشار السكان جغرافياً بين المناطق المختلفة؛ والنمو، الذي يعبر عن التغيرات السكانية عبر الزمن من حيث الزيادة أو النقصان. بالإضافة إلى ذلك، تضمنت التعريفات سمات إثنية تعكس التنوع الثقافي والعرقي، وخصائص اقتصادية توضح مستوى الدخل والمعيشة، فضلاً عن الجوانب اللغوية التي تعكس التعدد اللغوي والثقافي للمجتمع. وهكذا أصبحت دراسة السكان أكثر شمولية، تدمج بين مختلف الأبعاد لفهم ديناميكياتهم وتأثيراتها على المجتمع.

ولعل أبرز هذه التعريف ما كتبه العالم الاقتصادي الفرنسي **Levasseur**: "الديموغرافيا علم يعتمد على الإحصاء فيبحث في الحياة البشرية لاسيما الولادات والزواج والوفيات وال العلاقات الناشئة عن هذه الظواهر، وأحوال السكان العامة الناجمة عن ذلك وهو يبرز العناصر الصميمية التي يتالف السكان منها وكيف تثبت المجتمعات البشرية وتستمر أو تترنح أو تتناقص وكيف يتجمع البشر أو يتفرقون وما أسباب هذا التغير المادية والمعنوية". (اليافي، 1951، صفة 06).

كما يعرف على أنه: "عبارة عن دراسة لمجموعة من خصائص السكان، خصوصاً الكمّية، والكثافة السكانية، والتوزيع والنمو والحجم، وهيكلة السكان، بالإضافة إلى بعض الخصائص النوعية كالتنمية والتعليم والتغذية.... ويعنى علم السكان أو الديموغرافيا كذلك بالإحصاءات التي تشمل الدخل، المواليد والوفيات، وغيرها مما يساعد في توضيح التغييرات البشرية". (حميداتو، 2017، صفحة 60)

ويعرفه رولان بريسا على أنه: "دراسة السكان من حيث إعادة انتاجهم بفعل عامل الولادات والوفيات والهجرة، أي أن هذا العلم هو الدراسة التي تهتم بوصف حالة السكان وتحليلها من حيث الحجم والتركيب حسب متغيرات عدة كالحالة العائلية ودرجة التعليم. كما يهتم بدراسة العوامل الأخرى المختلفة والتي من شأنها التأثير في التركيبة السكانية وفي تطورهم العددي كالولادات والزواج والوفيات والطلاق والهجرة". (رزق الله، 1990، صفحة 143)

وبناءً على ذلك، يمكن صياغة تعريف متكامل للديموغرافيا يتمثل في أنها: فرع من فروع علم الاجتماع والجغرافيا البشرية، يركز على الدراسة العلمية الشاملة لخصائص السكان في منطقة معينة. تشمل هذه الدراسة تحليل الحجم الكلي للسكان، وتوزيعهم الجغرافي، وكثافتهم السكانية، بالإضافة إلى تركيبهم الديموغرافي من حيث الأعمار، الجنس، والعرقيات. كما تتناول الديموغرافيا مكونات النمو السكاني مثل معدلات الولادة، الوفيات، والهجرة، فضلاً عن دراسة الجوانب الصحية كالإصابة بالأمراض، والاقتصادية والاجتماعية مثل مستويات الدخل، والتعليم، والمهن. وبذلك تهدف الديموغرافيا إلى تقديم صورة متكاملة لفهم ديناميكيات السكان وعلاقتها بالتغييرات الاجتماعية والاقتصادية.

- الحجم: يقصد به العدد وتزايد السكان وتناقصهم.

- التوزيع: يقصد به توزيع السكان حسب أماكن مختلفة كالمدن والأرياف....

- **التركيب:** يقصد به التركيب العمري (طفولة، شباب، كهول،شيخوخة...)، والتركيب النوعي (الجنس).

- **التغير:** يدل سواء على الزيادة أو النقصان الحاصلان في مجموع السكان، أو أحد العناصر المحددة له وذلك عن طريق الولادات والوفيات والهجرة.

كما يمكن لها أن تتسع لتشمل العديد من الحقول الأخرى، دراسة المشكلات المتعلقة بالعمليات الديموغرافية: والتي تضم ضغط السكان على الموارد، التلوث البيئي، التحضر، التنظيم الأسري، تحسين النسل، وكذا اندماج المهاجرين وتكييفهم مع المحيط الجديد لهم، وبعض المشكلات الحضرية والقوى العالمية، وسوء توزيع الدخل والبطالة والفقر وغيرها من المفاهيم المتعلقة بهما. (حمداني، 2010، صفحة 28)

ثانياً: عوامل تطور علم السكان

شهد علم السكان تطويراً ملحوظاً خلال فترة زمنية قصيرة مقارنة بالفترات السابقة لظهوره، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل التي أثارت اهتمام الفلاسفة، الاقتصاديين، وعلماء الاجتماع. فقد ساهمت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، مثل التحولات الديموغرافية الناتجة عن الثورات الصناعية والهجرات الجماعية، في دفع الباحثين لفهم الديناميكيات السكانية بشكل أعمق. كما لعب التقدم في العلوم الإحصائية دوراً جوهرياً في توفير أدوات أكثر دقة لتحليل البيانات السكانية.

من جهة أخرى، دفعت التحديات المرتبطة بالخطيط الحضري، الصحة العامة، وتوزيع الموارد إلى التركيز على فهم الخصائص السكانية. كل ذلك جعل علم السكان مجالاً متمامياً يجمع بين الدراسات النظرية والتطبيقية، حيث أصبح يشكل محوراً أساسياً لدراسة تأثير التغيرات السكانية على المجتمع والاقتصاد.

1- الانفجار الديموغرافي

يُعد الانفجار الديموغرافي أحد أبرز العوامل التي حفّزت الاهتمام المتزايد بعلم السكان. إذ أثارت المخاوف المرتبطة بالتزايد السريع لعدد السكان مقارنة بالموارد المتاحة جدلاً واسعاً بين العلماء وصنّاع القرار، مما دفع إلى الإسراع في البحث عن استراتيجيات وحلول مستدامة للحد من هذا النمو السكاني الذي يُنظر إليه كتهديد محتمل للبشرية.

تشير الإحصائيات إلى تضاعف عدد السكان بمعدلات غير مسبوقة على مر التاريخ. ففي مطلع القرن السابع عشر، قدر عدد سكان العالم بحوالي 500 مليون نسمة. وبحلول القرن الثامن عشر، ارتفع العدد إلى مليار نسمة، ثم تضاعف ليصل إلى ملياري نسمة بحلول عام 1930.

مع حلول عام 1974، تم تسجيل حوالي 4 مليارات نسمة، وهو تضاعف ملحوظ خلال 44 عاماً فقط. وفي العقود التالية، استمرت وتيرة النمو بشكل متزايد، ليصل عدد سكان العالم إلى ما يقارب 8 مليارات نسمة خلال الخمسين سنة الأخيرة.

هذا التزايد الهائل دفع إلى تطوير سياسات ديموغرافية على المستويات المحلية والدولية، بهدف تحقيق التوازن بين النمو السكاني والموارد المتاحة، مع التركيز على قضايا مثل الأمن الغذائي، التغير المناخي، والتنمية المستدامة لضمان مستقبل أفضل للبشرية.

2- تطور مناهج البحث في علم السكان

شهد علم السكان تطويراً هائلاً في مجال البحث العلمي، مما أدى إلى ظهور تباينات واختلافات كبيرة في المناهج المستخدمة، أسهمت بدورها في تعزيز مكانة هذا العلم ورفع مستوىه. أصبح علم السكان ذا أهمية قصوى، قادرًا على مواكبة علوم أخرى رائدة كعلم الاقتصاد والرياضيات، وغيرها من المجالات العلمية.

ما يميز هذا التطور هو تحول علم السكان من مجرد علم وصفي إلى علم تحليلي يرتكز بشكل أساسي على المنهجيات الرياضية والإحصائية. لم يعد يقتصر على توصيف الظواهر السكانية فحسب، بل تجاوز ذلك ليصبح أداة علمية للتنبؤ المستقبلي وصياغة استراتيجيات فعالة.

يعتمد هذا العلم الحديث على نماذج رياضية دقيقة لتحليل الأنماط السكانية، مثل معدلات النمو، والولادة، والوفاة، والهجرة، مع الأخذ في الاعتبار التفاعلات المعقدة بين هذه المتغيرات. علاوة على ذلك، يُسهم هذا النهج في تقديم بيانات علمية موثوقة تساعد صناع القرار في وضع سياسات واستراتيجيات مستدامة لمواجهة التحديات السكانية والاقتصادية والاجتماعية.

بهذا التحول، أصبح علم السكان أداة حيوية للتخطيط المستقبلي، مما يجعله عنصراً أساسياً في التنمية الشاملة، ومجالاً متعدد التخصصات يمزج بين النظرية والتطبيق لتحقيق فهم أعمق لظواهر السكان وتحسين جودة الحياة عالمياً.

3- التطور التكنولوجي والعلمي

شهد علم السكان طفرة نوعية بفضل التطور العلمي والتكنولوجي الحاصل في شتى المجالات، حيث استفاد هذا العلم من التكنولوجيات الحديثة بشكل مباشر في عمليات البحث والتحليل والتنبؤ. وقد ساهمت الأدوات التكنولوجية المتقدمة، مثل نظم المعلومات الجغرافية(GIS) ، وبرامج الإحصاء وتحليل البيانات، في تحسين دقة الدراسات السكانية، وفهم الأنماط السكانية على نحو أعمق وأكثر تفصيلاً.

على صعيد آخر، لعب التقدم في العلوم الطبية والصيدلانية دوراً محورياً في تحسين المؤشرات السكانية. فقد أسهمت القضاء على العديد من الأمراض المعدية والفتاكـة، مثل الجدري وشلل الأطفال، في تعزيز الصحة العامة والحد من معدلات الوفيات. هذا التحسن الصحي انعكس إيجاباً على معدلات البقاء على قيد الحياة، مما ساعد في الرفع من أمد الحياة بشكل غير مسبوق.

علاوة على ذلك، فإن التطورات في وسائل تنظيم الأسرة والرعاية الصحية الإنجابية أتاحت للأفراد خيارات أوسع في التحكم بمعدلات الإنجاب، ما أدى إلى تأثيرات مباشرة على الهيكل السكاني والنمو الديموغرافي.

إجمالاً، يشكل التداخل بين العلم والتكنولوجيا والطلب منظومة متكاملة تدعم علم السكان في فهم ديناميكيات السكان، ورسم استراتيجيات مستقبلية للتعامل مع التحديات الديموغرافية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستويات المحلية والعالمية.

4- ظهور العديد من الهيئات المتخصصة

أدى ظهور هيئات دولية متخصصة في مجال السكان، مثل منظمة الصحة العالمية (WHO)، والمكتب الإحصائي للأمم المتحدة (UNSD)، ومنظمة الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، إلى إحداث تحول نوعي في التعامل مع القضايا السكانية. فقد ساهمت هذه المؤسسات في توحيد الجهود الدولية لمواجهة التحديات الديموغرافية، ودفعت نحو تعميم مخرجات الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية، مثل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD)، الذي عُقد في القاهرة عام 1994.

من خلال هذه الجهود، أصبح التعاون الدولي في مجال السكان ضرورة ملحة، حيث التزمت الدول بتنفيذ استراتيجيات ووصيات تعالج قضايا النمو السكاني، والصحة الإنجابية، وتمكين المرأة، والتنمية المستدامة.

هذا التعاون أسهم في تطوير علم السكان من خلال توفير بيانات دقيقة وشاملة عن الأوضاع السكانية العالمية، ودعم الأبحاث السكانية بتقنيات حديثة وإحصاءات موثوقة. كما أدى إلى تبني الدول سياسات قائمة على الأدلة، تُعنى بتحقيق التوازن بين معدلات النمو السكاني والموارد المتاحة، بالإضافة إلى تعزيز فهم الروابط بين السكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إلى جانب ذلك، ساعدت هذه الهيئات في نشر الوعي بأهمية الدراسات السكانية كأداة لفهم التغيرات الديموغرافية والتحديات التي تواجه المجتمعات، مما أسهم في انتشار هذا العلم على نطاق عالمي، ودفعه إلى آفاق أوسع في البحث والتطبيق.

ثالثاً: السياق التاريخي لتطور ونشأة الديموغرافيا

لكل علم إرهاصاته الأولية التي تمثل اللعبات الأساسية لتطوره واستقلاليته عن غيره من العلوم، وعلم السكان ليس استثناءً من ذلك. فقد مرّ هذا العلم بمراحل متعددة من التكوين والبلورة، وظهر تحت تسميات مختلفة في البداية، مثل "المورفولوجيا الاجتماعية" و"الإحصاء الاجتماعي"، وغيرها من المفاهيم التي ساهمت في تحديد ملامحه وإرساء قواعده.

بدأت الدراسات السكانية منذ زمن بعيد، حيث كان الاهتمام بالسكان مرادفاً للاهتمام بالإنسان نفسه. فمنذ وجود الإنسان، شكل فهم التغيرات السكانية وتحليلها حاجة ضرورية لاستمرار المجتمعات وتطورها. إذ ارتبطت البدايات الأولى لعلم السكان بتسجيل المعلومات عن المواليد والوفيات، وتقدير حجم السكان لأغراض مثل التخطيط الاقتصادي، وتوفير الخدمات، وحتى أهداف عسكرية كالتجنيد.

ومع مرور الوقت، تطورت هذه الاهتمامات الأولية لتصبح أكثر منهجية ودقة، بفضل التطورات في مجال الإحصاء والعلوم الاجتماعية. هذا التحول لم يأتِ فجأة، بل كان نتاجاً لتراكم فكري وبحثي متواصل، حيث ساهم في ذلك فلاسفة ومفكرون منذ العصور القديمة وحتى العصر الحديث.

يمكن القول إن بدايات علم السكان كانت مرتبطة بوجود الإنسان ذاته واحتياجاته لفهم البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها، ما يجعل من هذا العلم أحد أهم الأدوات التي تستخدم لدراسة التغيرات السكانية وفهم تأثيراتها على المجتمعات عبر العصور.

1- الحضارات القديمة

لقد أخذت الأفكار السكانية حيزا هاما لدى الفلاسفة والمفكرين منذ أقدم العصور، وكان موضوع السكان دائما محل اهتمام الباحثين القدماء أمثال كونفوشيوس وأفلاطون وأرسطو وأبن خلدون... إلخ، هؤلاء جميعا ساهموا في انتاج المعالم الأولى في التفكير السكاني.

أ- الصينيون (كونفوشيوس)

كان كونفوشيوس أول من تناول فكرة الحجم الأمثل للسكان، مسلطا الضوء على العلاقة التناسبية بين مساحة الأرض وعدد السكان، ومؤكدا على أهمية دور الحكومة في تحقيق التوازن السكاني من خلال نقل الأفراد من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية إلى تلك الأقل كثافة. كما أشار إلى عوامل متعددة تؤثر في العمليات السكانية، مثل النقص في الغذاء الذي يحد من قدرة المجتمعات على دعم أعداد كبيرة من السكان، وتأثير الحروب في تقلص عدد السكان وزعزعة الاستقرار، والزواج المبكر كوسيلة لتعزيز النمو السكاني، إضافة إلى تكاليف الزواج المبالغ فيها التي تعيق تكوين الأسر. وقد لاقت أفكار كونفوشيوس صدى واسعا في الصين القديمة، حيث شكلت أساساً للعديد من السياسات السكانية التي هدفت إلى تحقيق توازن مستدام بين الموارد وعدد السكان، مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية.

كما أشار في كتاباته بأنه لكي نعرف الجديد لا بد من دراسة القديم، وقد حدد مهمة الحكومة ودورها فيما يتعلق بالسكان وحياتهم بتحقيق ثلات أمور هامة وهي: (كرادشة، 2013، صفحة 18).

- أن يكون لدى السكان كفايتهم من الطعام.
- أن يكون لديهم الكفاية من العتاد الحربي.
- أن تكون هناك ثقة بين السكان وحكامهم.

لكن أفكار كونفوشيوس لم تتوقف عند هذا الحد بل طلب من الحكومة ضرورة الاهتمام بالسكان وتحقيق اكتفائهم الذاتي، وتوزيع مختلف الثروات على السكان بشكل عادل، ونشر التعليم وإتاحته للجميع من مبدأ تكافؤ الفرص، لأن التفاوت الاجتماعي والفارق بين السكان تولد المشاكل التي تختبط فيها أغلب الشعوب.

وبصورة عامة فإن أهم أفكار كونفوشيوس يمكن تلخيصها فيما يلي: (كرادشة، 2013، صفحة 19).

- تأكيده على واجب الحكومة نقل السكان من المناطق الأكثر كثافة إلى المناطق الأقل كثافة من أجل خلق توازن سكاني.
- القدر هو من يحكم الناس، لكن الناس يتمايزون من خلال تربيتهم.
- هناك العديد من العوامل المؤثرة في النمو السكاني (نقص الغذاء، الحروب، الزواج المبكر، التكاليف المبالغ فيها عند الزواج).

ب- اليونانيون

تجلى الفكر السكاني اليوناني في أفكار كل من أفلاطون وأرسطو.

- **أفلاطون**: فكرته الأساسية هي الحجم الأمثل للسكان (الدولة المدينة) أو ما يعرف بالمدينة الفاضلة، حجمها 5040 دون عبيد. ووصية **أفلاطون** إلى الحكام هي تحديد النسل وتحديد الزواج وكذا منع الهجرة بغية المحافظة على هذا الرقم.

أما في حالة نقص عدد سكان المدينة عن الحد الأمثل لأي سبب فلا بد من تعويض هذا النقص عن طريق: تشجيع النسل، مكافآت للأسر الأكثر نسلا، تجنيس الأجانب بالجنسية اليونانية. (كرادشة، 2013، صفحة 20).

هذا فيما يخص المحافظة على الحجم الأمثل، لكن هناك العديد من القوانين التي سنها أفلاطون من أجل العيش داخل هذه المدينة، نذكر منها:

- ✓ اشتراكية النساء والأطفال، فجميع النساء هن زوجات لجميع الرجال، وهذا ما يقره الحاكم (يترى الأبناء معاً، لا أحد يعرف والده والعكس).
- ✓ ممارسة الرياضة إجبارية للنساء والرجال، وكذا تعليم الأخلاق النبيلة التي حدّ عليها والتي تصب في مصلحة دولته.
- ✓ الفلاسفة هم أعظم الناس وأكثربهم دهاء وحكمة، لهذا وجب إعطاء الحكم لهم، فبدون الفلاسفة لا تستطيع الدولة النهوض والتقدم، وبهذا تتحقق الجمهورية الفاضلة لأفلاطون.
- ✓ في حال دعت الضرورة إلى الإنجاب فإن الجماع يكون بالقرعة وتحت وصاية الحاكم نفسه، حيث تم تحديد سن الإنجاب للنساء عند 22-20 سنة، أما عند الرجال فيتراوح من 30-45 سنة. وفي حالة الرفض يدفع الشاب ضريبة أطلق عليها أفلاطون ضريبة ال�باء. يتم الجماع بشروط عدة أهمها (الصحة الجيدة، منع زواج الأقارب، تحديد الإنجاب للأقواء أكثر منه عند الضعفاء).

- أرسطو: ثاني المفكرين الذين عاشوا بأثينا، حيث يرى أنه يجب تحقيق التناوب بين حجم السكان ومواردهم وخاصة مساحة الأرض، حيث عارض فكرة المعسكرات التي دعا إليها أفلاطون وسخر من فكرة المجتمع المفتوح، كما وافق على الإجهاض من أجل المحافظة على حجم السكان.

قسم أرسطو المجتمع إلى ثلاثة وحدات أساسية:

- ✓ الوحدات الاجتماعية والتي تتعلق بالجماعات كالأسرة كوحدة صغيرة ثم القرية ثم المدينة وصولاً إلى الدولة.

✓ المهن والتي بدورها تم تقسيمها إلى مهن طبيعية (صيد، زراعة) وأخرى غير طبيعية (التجارة والصناعة).

✓ السن والجنس. حيث فرق بين الذكور والإناث بناء على الاستعدادات الجسمية والعقلية، واشترط أن يكونوا مواطنو الدولة المنشودة من الإغريق، لأن في اعتقاده أنهم وحدهم من يستطيعون الجمع بين حيوية شعوب الشمال وذكاء شعوب الشرق. أما من حيث السن فيرى أن الطبيعة البشرية قد حددت سن الإنجاب لغاية السبعين بالنسبة للرجل والخمسين بالنسبة لمرأة، لهذا لا بد من ترك الحرية لهم في تحديد الوقت الملائم لبدء الحياة الزوجية، بمعنى أنه لا يصح التبكير في الزواج لأن ذلك سبب مشاكل ثماره، عكس مرحلة النضج والتي يكون فيها اعتدال الحواس وسلامتها. وحسبه فإن السن الأنسب للزواج هو 18 سنة للمرأة و37 وأكثر بالنسبة للرجل أي لا بد أن يكون الفارق يتجاوز 19 سنة، وهي الحدود التي يتعين عليها تحديد وقت الزواج السليم واتكماله هي أنساب الأوقات للزوجين لمباشرة التنازل والوفاء بالتزاماتهم الزوجية. (كرادشة، 2013، صفحة 25,26)

رغم معارضته لأفلاطون في أفكاره حول المجتمع المغلق إلا أنه أيده وناصره بخصوص مسؤولية الدولة والحاكم التحكم في حجم السكان والحفظ عليه، لا سيما تلبية الحاجات الضرورية للسكان والحفظ على استقرار المجتمع، وحمايته من الفقر والأمراض والأوبئة، وبالتالي يحمل أرسطو الدولة مسؤولية التوازن بين عدد السكان وغذيتهم، وهي مجبرة على إيجاد الحلول الكفيلة بذلك حتى وإن اقتضى الأمر التخلص من الأطفال خصوصاً المعاقين. (رموري،

2017، صفحة 68)

ج- الرومان

من أكثر الشعوب الذين اهتموا بقضايا السكان خصوصاً من حيث الحجم والتكون النوعي والعمري، ليس لأن السكان شكلوا محوراً لاهتمام حكوماتهم وإنما بغية معرفة الإمكانيات البشرية للإمبراطورية الرومانية، من أجل شن الحروب وزيادة الجنود وبالتالي زيادة في التوسيع.

فعلى سبيل المثال كانوا يشجعون على الزواج ويرفضون العزوبية والطلاق، إلى درجة أنهم أصدروا عدة تشريعات تحت على ذلك وأعطوا الكثير من الامتيازات للمتزوجين، وتم حجبها عن العزاب. كما فرضوا عقوبات قاسية في حق الذين يلجئون إلى الإجهاض. حيث يذكر أن هناك امرأة تم إعدامها بسبب اسقاط الجنين. (حالة، 1984، صفحة 162)

يُذكر أن الشعب الروماني في بداياته شهد منحنى تزايد في عدد السكان، وهو ما أسمهم بشكل كبير في قدرتهم على خوض العديد من الحروب الطويلة وتحقيق انتصارات توسعية. كان التزايد السكاني عاملاً حيوياً في توفير القوة البشرية اللازمة لدعم الجيوش، وتوسيع الإمبراطورية الرومانية، وتعزيز قوتها الاقتصادية والاجتماعية.

لكن مع مرور الزمن، شهدت التركيبة السكانية تغييرات كبيرة، حيث بدأ عدد السكان في الانخفاض بشكل ملحوظ. هذا التراجع ارتبط بظهور مظاهر الترف والغنى التي ميزت المجتمع الروماني خلال فترات الاستقرار والازدهار. فقد أدى الثراء المادي وانتشار قيم الترف والراحة إلى تغيرات في نمط الحياة، من بينها تراجع معدلات الزواج وارتفاع نسب العزوبية، لا سيما بين الطبقات العليا.

علاوة على ذلك، ساهمت هذه التحولات الاجتماعية في تقليل معدلات الإنجاب، مما أدى إلى انخفاض تدريجي في عدد السكان. ومع استمرار هذا الاتجاه، واجهت الإمبراطورية الرومانية تحديات ديمografية أثرت سلباً على قدراتها العسكرية والاقتصادية، مما جعلها أقل قدرة على مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية، وساهمت بشكل غير مباشر في ضعفها وتفككها.

د- المسلمين

المعروف عن المسلمين والعرب كثرة التناسل والافتخار بها، وهذا مصداقاً لقوله صلى الله عليه وسلم: "تزوجوا الودود الولود، فإني مكاثر بكم الأمم يوم القيمة".

ولعل أهم العلماء العرب الذين تناولوا القضية السكانية نذكر العالمة عبد الرحمن ابن خلون، والذي أعطى الدراسات السكانية اهتماماً بالغاً لا يمكن تجاوزه، حيث يرى أن المجتمعات بصفة عامة تمر خلال مسيرتها بعدة مراحل تطورية، والتي من شأنها أن تؤثر على معدلات المواليد والوفيات في كل مرحلة، حيث تشهد المجتمعات في المرحلة الأولى لظهورها ارتفاع كبير في عدد المواليد، وانخفاض لعدد الوفيات، مما يؤثر إيجاباً على النمو السكاني، وعند انهيار المجتمع وبداية زواله تتعكس المعادلة الديموغرافية وذلك بارتفاع معدلات الوفيات مقابل انخفاض لمعدلات الولادات، وهذا ما يؤثر سلباً على النمو الديموغرافي.

وفي هذا الصدد يقول: "إن الخصوبة العالية في المرحلة الأولى عائدة إلى نشاط السكان وتقتهم ومقدرتهم العالية، أما في المرحلة الأخيرة فتزداد نسبة الوفيات نتيجة الأوبئة والثورات والاضطرابات، مما يقلل من نشاط السكان، وبالتالي ينخفض نسلهم وقدرتهم على الإنجاب والتناسل". (كراشة، 2013، صفحة 27).

كما نجد ابن خلون يشجع على الزيادة السكانية والتناسل، لأنه يرى فيها خلقاً للتباهي الاجتماعي والتنوع البشري مما يسهم في خلق اقتصاد قوي من شأنه خلق الثروة والتي تكون هي كذلك سبباً مباشراً للزيادة السكانية وتوسيع التنويع الديموغرافي. ونجد أنه يقول في هذا المجال: "واعلم أنه إذا فقدت الأعمال أو قلت بانتهاص العمران، تأذن الله برفع الكسب، ألا ترى إلى الأمصار القليلة السكان، كيف يقل الرزق والكسب فيها، أو يفقد لقلة الأعمال الإنسانية، وكذلك

الأمسار التي يكون عمرانها أكثر، يكون أهلها أوسع أحوالاً، وأشد رفاهية". (كرادشة، 2013، صفحة 27).

وقد ركز العالمة ابن خلدون في مقدمته على الأهمية البالغة للعنصر البشري، والذي اعتبره من أساسيات تقدم المجتمعات وازدهارها، ونهضتها الاقتصادية والاجتماعية، فازدهار العلوم والصناعات وكذا توفر الخيرات مرتبط بالعنصر السكاني وكثافته، حيث يرى أن هناك علاقة طردية بين التدهور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وبين النقص السكاني. (حميداتو، 2017، صفحة 57).

يرى العالمة ابن خلدون في مقدمته الشهيرة أن الزيادة السكانية تشكل عنصراً حيوياً في تعزيز القوة العسكرية للأمم والشعوب. فقد اعتبر أن العدد الكبير للسكان يعكس قدرة على التوسيع والنمو، حيث يمكن استغلال هذه الزيادة في تدعيم القوة العسكرية وتوسيع الأراضي وال المجالات الاقتصادية. وفي هذا السياق، كانت الزيادة السكانية بمثابة مصدر للقوة والموارد البشرية الضرورية لتحقيق التوسيع والاستقرار.

ويضيف ابن خلدون أن الزيادة السكانية تؤدي إلى توسيع الموارد الطبيعية، فكلما زاد عدد السكان، كان هناك ضغط أكبر على الأرض والموارد، مما يساهم في تحفيز الإنتاج الزراعي والصناعي وزيادة التنوع الاقتصادي. ومع تزايد الإنتاج وارتفاع مستوى الحياة، يتوجه الناس إلى حياة الرفاهية والبذخ، مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة وتوفير الثروات.

ومع تزايد هذا المستوى المعيشي والاقتصادي، يزداد أيضاً تشجيع الناس على الإنجاب. فكلما تحسن الوضع الاقتصادي والمعيشي، زاد اهتمام الأفراد بتكوين الأسرة وزيادة النسل، إذ يصبح من الطبيعي أن يسعى الأفراد إلى توسيع دائرة الأسر والقبائل، باعتبارها إحدى وسائل تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

لكن ابن خلدون أيضًا ينبه إلى أن هذا التوسيع السكاني قد يؤدي إلى مشاكل اجتماعية في حال تجاوزت القدرة على إدارة هذه الزيادة، مما يعكس فهماً عميقاً للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة الزيادة السكانية، ويربطها ارتباطاً وثيقاً بالقوة العسكرية والتنمية الاقتصادية.

2- عصر التوسيع

تشكل هذه المرحلة البداية الفعلية لعلم السكان، ليس لظهور مصطلح الديموغرافيا لأول مرة، وإنما نتاج للغزارة الكبيرة للدراسات والاهتمام الواسع بالسكان خلال هذه الفترة، حيث توسيع دائرة الاهتمام لتشمل الكثير من الدول، خصوصاً في أوروبا (إنجلترا، ألمانيا، فرنسا، بلجيكا...).

كما لا يمكننا إنكار حقيقة أن المحاولات الأولى التي قام بها المفكرون القدماء لا ترقى إلى مستوى الدراسة العلمية أو مستوى التفكير العلمي الحديث، لأن التفكير العلمي الحديث له شروط وضوابط، في المقابل لا بد لنا أن نعترف أن التفكير السكاني القديم كان ممهداً لظهور الأفكار الحديثة.

أ- جون غرانت

يعتبر العالم الإنجليزي جون غرانت من الرواد الأوائل في مجال علم الديموغرافيا، حيث قام بإجراء دراسة علمية منهجية حول أسباب الوفيات في مدينة لندن، وهو ما يُعد من الأعمال الأولى التي أسهمت في تأسيس هذا المجال كعلم مستقل. اعتمد غرانت في دراسته على أدوات إحصائية متطرفة في عصره، حيث جمع البيانات السكانية على مدار أكثر من سبعين عاماً، وهو ما سمح له بتحليل تأثيرات العوامل المختلفة على معدلات الوفيات.

كانت دراسة غرانت تعتبر رائدة لأنها لم تقتصر على جمع البيانات فحسب، بل سعى أيضًا إلى تفسير العلاقة بين العوامل البيئية والصحية والاجتماعية وتأثيرها على معدل الوفيات. ومن

خلال تحليله لهذه البيانات، أظهر أن بعض الأمراض والظروف الاجتماعية لها تأثيرات واضحة على صحة السكان ومدة حياتهم. كما كانت أعماله بمثابة نقلة نوعية في استخدام الإحصاء كأداة لفهم وتحليل الظواهر السكانية، حيث ساعد في تطوير منهجيات علمية أكثر دقة في دراسة التعدادات السكانية والوفيات.

وتعتبر مساهمات جون غرانت حجر الزاوية الذي انبثقت منه العديد من الدراسات السكانية الأخرى التي ساهمت في تطور علم الديموغرافيا ليصبح أحد العلوم الاجتماعية الأساسية التي تدرس تأثيرات العوامل المتعددة على التركيبة السكانية، بما في ذلك النمو السكاني، والهجرة، والوفيات، وأسبابها.

وتوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها: (عطيه، 2020، صفحة 12).

- أن عدد الولادات للذكور أكبر منها عند الإناث.
- عدد الوفيات عند الإناث أقل منها لدى الذكور وهذا ما يعيق التوازن السكاني من حيث التركيب النوعي.

ويمكن اعتبار جرانت تاريجيا الأب الروحي لهذا العلم من خلال اسهاماته وتطبيقاته للمناهج العلمية والإحصائية في دراسة السكان، من حيث التوزيع والحركة والتكوين.

ب- ويليام بيتي (1623-1687)

إلى جانب جون غرانت، ظهر العديد من الكتاب الإنجليز البارزين الذين كان لهم دور مهم في تطور علم الديموغرافيا، ومن أبرز هؤلاء العلماء ويليام بيتي. حيث كان بيتي من الأوائل الذين أبدعوا في تطبيق الإحصاء على دراسة السكان وأثره في فهم تطور المجتمعات. وقد اعتبر بيتي أن الإحصاء ليس مجرد أداة رقمية، بل هو أداة رئيسية لحل العديد من القضايا السكانية،

إذ يساهم في رسم سياسات حكومية قائمة على بيانات دقيقة تتيح للسلطات الحكومية اتخاذ قرارات أفضل.

اهتم بيتي بشكل خاص بالتنبؤ السكاني، وهو المجال الذي يدرس التغيرات المستقبلية في الحجم والتركيب السكاني. كما ركز على دراسة التحضر وتأثيره على النمو السكاني، إذ لاحظ كيف تؤدي عمليات التحضر إلى تغيرات كبيرة في توزيع السكان بين المدن والريف. بالإضافة إلى ذلك، تناول بيتي قضايا الاقتصاد السكاني مثل القوى العاملة والبطالة، محاولاً ربطها بشكل مباشر بالعوامل السكانية والتغيرات الديموغرافية، وبالتالي سعى لفهم كيف تؤثر هذه العوامل في استقرار الاقتصاد الوطني وتوجيه السياسات الاجتماعية.

وتعتبر أعمال بيتي خطوة هامة في تطبيق الإحصاء على القضايا السكانية بشكل علمي، حيث أسهمت دراساته في توجيه الانتباه إلى أهمية معرفة التركيبة السكانية وتأثيرها على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مما جعل له دوراً محورياً في تطوير أسس علم الديموغرافيا الحديثة.

ورغم أنه لم يكن ماهراً مثل سابقه في جمع وتحليل البيانات الديموغرافية إلا أنه أسهم في تطوير الكثير من الأفكار السكانية، حيث وفي معرض تأكيده على الفوائد المالية والإدارية للسكان الذين يتميزون بكثرة عددهم أكد على أن الفقر الحقيقي للسكان هو قلتهم. (حمداني، 2010، صفحة 30)

ج- أشيل غيارد

من جهة أخرى، يُعتبر البلجيكي أشيل غيارد المؤسس الفعلي لعلم الديموغرافيا ليس فقط بفضل الإسهامات العلمية التي قدمها، بل أيضاً لأنه هو من أطلق مصطلح "الديموغرافيا" أو "علم وصف السكان". ففي عام 1855، نشر غيارد كتابه الشهير "عناصر الإحصاء البشري" الذي يُعتبر حجر الزاوية لهذا العلم، حيث وضع الأسس النظرية والتطبيقية لفهم السلوك السكاني.

قدم غيارد في هذا الكتاب إطاراتاً شاملاً يدرس مختلف جوانب التركيبة السكانية، مثل الولادات والوفيات والهجرة، بالإضافة إلى تحليل تأثير هذه العوامل على المجتمع. كما عمد إلى تطبيق أساليب الإحصاء بشكل موسع على البيانات السكانية، مما ساهم في تحسين قدرة الباحثين على دراسة وتحليل السكان بشكل أكثر دقة.

وفي هذا الكتاب، حاول غيارد جمع البيانات السكانية من مختلف المناطق والأزمنة بشكل منظم ودقيق، مما جعله رائداً في مجال استخدام الأدوات الإحصائية لدراسة السكان. ومن خلال عمله، أرسى غيارد الأسس العلمية التي لا يزال علم демографياً يعتمد عليها حتى اليوم، من خلال تسلیط الضوء على أهمية جمع وتحليل البيانات السكانية لفهم تطور المجتمعات. لقد أسهم غيارد في تحول علم الإحصاء من مجرد أداة حسابية إلى أداة علمية دقيقة تساهم في تطوير السياسات العامة وتحليل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، مما جعل عمله ذا تأثير عميق في مسار تطور العلوم الاجتماعية.

حيث تأثر كثيراً بالأبحاث المتعلقة بالسكان حينذاك والمجادلات التي استفاضت بين المفكرين من مؤيدي النظرية المالتوسية ومعارضيها، حيث حاول القيام بخلق علم موضوعي للسكان يعتمد على استقصاء أحوال الناس وتحركاتهم وعوامل تغييرهم ومخلفات ذلك على حياتهم. إذ كانت مقومات نشأة هذا العلم قد استكملت وأصبح قيام علم демографياً أمراً ضرورياً لتحديد موضوعه ومنهجه والغرض المتوكى منه. (عميرة، 2014، صفحة 15)

د- جوهان سوسمتش (1707-1767)

في مقابل ذلك، يُعتبر الألماني جوهان سوسمتش المؤسس الثاني وأحد أبرز демographers الذين ظهروا في هذه الفترة. فقد قدم إسهامات هامة في مجال علم السكان من خلال بحثه الشامل والدقيق حول العوامل السكانية الأساسية. ركز سوسمتش في دراساته على عدة جوانب رئيسية، منها التركيب الجنسي للسكان، معدلات الولادة والوفاة، وعوامل الزواج.

كانت أبحاثه تتسم بالاهتمام العميق بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في النمو السكاني وتحديد معالمه. اعتمد سوسمش على مجموعة من الإحصاءات الدقيقة والأدوات التحليلية التي ساعدت في فهم العلاقة بين تلك العوامل وأثرها على التركيبة السكانية. كما قام بدراسة معدلات الزواج والعوامل المؤثرة فيه، مثل العمر والتوجهات الاجتماعية، والظروف الاقتصادية، ليتمكن بذلك من فهم كيف تؤثر تلك العوامل على النمو السكاني بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، كان سوسمش من الأوائل الذين قاموا بتحديد العلاقة بين التطور الديموغرافي والنمو الاقتصادي، حيث أشار إلى أهمية العوامل الاجتماعية كالعادات الثقافية والدينية التي قد تؤثر في معدلات الإنجاب وتوزيع السكان. وقد ارتكزت دراسته على نهج علمي دقيق يعتمد على جمع وتحليل البيانات، مما جعلها مصدراً مرجعيًا هاماً للباحثين في هذا المجال.

من خلال هذه الإسهامات، أصبح سوسمش من الأعلام البارزة في تاريخ علم الديموغرافيا، حيث ساهم في تطوير المفاهيم الأساسية التي أسست له كيانه كعلم مستقل، مؤثراً بذلك في دراسات سكان العالم في القرون اللاحقة.

ولقد استخلص جملة من النتائج من مقارناته، وهي: (عميرة، 2014، صفحة 80)

- كلما زادت الإحصائيات قلة نسبة الخطأ في النتائج.
- عدد الذكور عند الولادة أكثر منها عند الإناث، وهذا لقدرة إلهية حتى يتساوى الجنسين خلال المراحل العمرية المتقدمة، خصوصاً أن عدد الوفيات عند الذكور أكبر منها عند الإناث.
- عدد الرجال بصفة عامة مرتفع عن عدد الإناث إلا أنه يتساوى مع التقدم في العمر.
- تختلف نسب الوفيات باختلاف السن والجنس.
- هناك ارتباط بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية وبين عدد حالات الزواج والطلاق والمواليد والوفيات وأمد العمر.

- انخفاض نسب الزواج في كل من فرنسا وألمانيا في أوائل القرن الثامن عشر (18).
- الضرائب الباهضة المفروضة على سكان الريف الفرنسي، أدت إلى انتشار الفقر وبالتالي نزوح سكانه نحو المدن الكبرى.
- باستناده إلى اللاهوت والقدرة الإلهية على أن الله هو الذي يحفظ دوام الجنس البشري، توصل إلى أن العناية الربانية تحفظ بقاء الجنس البشري.

هـ- أدولف كيتليه (1796-1874)

البلجيكي كيتليه درس الظاهرة الاجتماعية القابلة للإحصاء سواء الجانب السوي للظواهر (ولادات، وفيات، زواج، هجرة...) أو الجانب المنحرف (إجرام، انتحار...) في مختلف الظروف والأحوال. ولدى مختلف الشعوب والأمم. والغاية من هذه الدراسة هو معرفة التغيرات التي تطرأ على الظاهرة في مختلف العوامل الاجتماعية، وكذا تبيان الظروف الخاضعة لها. ومدى تأثيرها من حيث الزيادة والنقصان.

يعتبر أدولف كيتليه من أبرز العلماء الذين اهتموا بالقضايا السكانية، وبخاصة تلك التي تتعلق بالجوانب السلبية للمجتمع مثل الانحراف والإجرام. كان كيتليه من الأوائل الذين تطرقوا إلى دراسة جغرافية الجريمة، حيث ركز على العلاقة بين موقع انتشار الجرائم وأسباب تلك الظواهر الاجتماعية.

من خلال دراساته، قام كيتليه بتحديد كيف تتوزع أنواع معينة من الجرائم في مناطق معينة من المجتمع، معتبراً أن هذه الجرائم ليست مجرد حوادث فردية، بل هي ظواهر اجتماعية ترتبط بعوامل سكانية وجغرافية. في هذا السياق، قام بتطبيق التحليل الجغرافي على الجريمة لفهم كيفية تأثير البيئة والمكان في نشوء السلوك الإجرامي.

أدرك كيتليه أن توزيع الجرائم يمكن أن يتأثر بالعديد من العوامل السكانية، مثل الكثافة السكانية، التوزيع الاجتماعي والاقتصادي، والمستوى التعليمي، مما يؤدي إلى تزايد أو تراجع في معدل الجريمة في مناطق معينة. كما أشار إلى أن بعض الأماكن قد تشهد تراكماً لأنواع معينة من الجرائم بسبب خصوصيات بيئتها أو نوعية الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التي تسود فيها.

تعد مساهمات كيتليه في مجال جغرافية الجريمة حجر الزاوية للعديد من الدراسات اللاحقة التي تناولت العلاقة بين الجريمة والبيئة. فهو بذلك قد أسهם في توسيع آفاق الفهم للانحراف الاجتماعي كظاهرة متأثرة بعدد من العوامل المتداخلة التي تتجاوز الفرد إلى التركيب الاجتماعي والمكاني.

3- مطلع القرن العشرين

شكل مطلع هذا القرن البداية الفعلية للدراسات الديموغرافية، حيث ونتيجة الانفجار الديموغرافي الحاصل أصبح من الضروري البحث في سبل الزيادة السكانية سواء للحد منها أو التعرف على مسبباتها، وهذا بغية ضبطها وفقاً لمتطلبات الموارد المتاحة من أجل ضمان العيش الكريم لجميع السكان حول العالم.

ولعل أهم الالسهامات تلك التي جاء بها العالم الانجليزي ألبرت روبرت مالتوس، وبعض المنظرين وال فلاسفة سواء من انجلترا أو فرنسا وحتى ألمانيا.

ولتفادي التكرار والخشوع سنتطرق لكل هؤلاء في محور مخصص لأهم النظريات السكانية.

رابعاً: أهمية علم الديموغرافيا

- ✓ تسهم الديموغرافيا في توفير مرجعية معلوماتية شاملة حول الوضع السكاني، والتي تل JACKS
الدولة إليها في بناء السياسات التنموية والاقتصادية، من خلال معرفة إمكانات الدولة من اليد العاملة وكذا معرفة حجم الموارد البشرية المتاحة وتحديد مجالات استغلالها.
- ✓ تساهم كذلك في معرفة مناطق جذب ونفور السكان من خلال عملية توزيعهم، والتي تساعد الدولة في بناء المستوطنات وكذا توفير مناصب الشغل والمدارس والمستشفيات وكل ما يتعلق بالخدمات.
- ✓ معرفة اتجاه النمو السكاني (الزيادة أو النقصان)، والقيام بالإجراءات المناسبة.

المحاضرة 03: علاقة علم السكان بالعلوم الأخرى

تمهيد

من المعروف والمتافق عليه أن علم الديموغرافيا تشكل نتيجة التفاعل بين العديد من العلوم المعرفية وخاصة علم الاقتصاد والإحصاء والفلسفة... الخ، لكن هذا لم يجعله حبيس لها وإنما تعدى دراسة الناس بالوصف العددي، وطرق له كائن حي ناطق وأكل وشارب وله عادات وتقاليد ومتقاول مع بيئته. وهو بذلك كغيره من العلوم بحاجة إلى ربط علاقات مع العلوم المختلفة سواء من أجل التدفق الدوري للبيانات وكذا الاعتماد على المناهج المختلفة والتحليلات العلمية، أو تشكيل مصدرا معلوماتيا لباقي العلوم، وبالتالي ماهي أهم العلوم التي تشكل رافدا لهذا العلم؟ وما هي العلوم التي تستفيد منه؟

أولا: علاقة الديموغرافيا بعلم الاجتماع

تتميز العلاقة هنا بطبيعة خاصة، فرغم أن الدراسات السكانية أقدم بكثير من علم الاجتماع، وتشكلت نتيجة عدة مصادر ومساهمات، إلا أنها أصبحت في الوقت الحاضر أقرب وأكثر ارتباطا بعلم الاجتماع دون غيره من العلوم، لأن البحث في الظواهر الاجتماعية يتطلب الاستعانة ببعض المتغيرات الديموغرافية والعكس.

وهناك العديد من الاعتبارات التي تجعل علم السكان ميدان هام للبحث في علم الاجتماع:

(عبدالجود، 2009، صفحة 08)

- ✓ موضوع علم الاجتماع هو المجتمع من حيث البناء والتغيير، وأساس المجتمع هم السكان، لذلك يدخلون في دائرة اهتمام علم الاجتماع دون غيره.
- ✓ يعتمد علماء الاجتماع في تحليلهم للظواهر الاجتماعية على المتغيرات الديموغرافية، ويستفيدوا منها في إبراز الاختلافات خصوصا في الجنس والسن والأسرة والأقليات

والطبقات الاجتماعية...الخ. وما إلى ذلك من الموضوعات التي تقع في بؤرة علم الاجتماع.

✓ يستفيد علم السكان من المناهج والأدوات البحثية في تحليله للظواهر الديموغرافي وتقسيمه لبعض المتغيرات السكانية، كما أن التداخل بين هذين العلمين في دراسة الظواهر المجتمعية يعطيها صبغة تجريبية ويساعد على الوصول إلى قدر عال من التجريد والتمثيم.

ثانياً: علاقة الديموغرافيا بعلم التاريخ والجغرافيا

علم التاريخ من العلوم المهمة في حياة الإنسان، فلدراسة حاضر الشعوب لا بد من معرفة ماضيها وتاريخها من حيث التشكيل والتطور، وبهذا يمكن القول أن هناك علاقة وطيدة بين علم التاريخ والديموغرافيا فال الأول يبحث في أحوال الشعوب في فترات زمنية معينة .وتتطوراتهم مع الوقت وبالتالي لا بد له من معرفة خصائص هؤلاء السكان وتركيبهم وتكونهم وحجمهم وتوزيعهم، وهذه الخصائص لا يقدمها له سوى الديموغرافي.

وهكذا فإن التاريخ علم يدرس الإنسان عبر الزمن دراسة اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية، ويعرفنا من جهته على مراحل التطور السكاني، وصراع القوى في وسط المجموعات البشرية المتعددة، كما يعرفنا على تغيرات البنية السكانية التي تلقي ضوء على الأوضاع السكانية الحالية والمقبلة. (الكبيسي، 2011، صفحة 44)

أما علم الديموغرافيا فمهمته الأساسية جمع أكبر قدر ممكن من البيانات حول المجتمعات أو السكان سواء في الحاضر أو من خلال فترات زمنية، لهذا توجد نوع من الدراسات السكانية يطلق عليه الديموغرافيا التاريخية، والتي تبحث أساساً في خصائص وتكوينات السكان خلال أزمنة متعددة.

المحور الأول:

ماهية علم السكان

مثلا: دراسة البنية التكوينية للسكان خلال فترة الاستعمار الفرنسي من 1954 إلى غاية 1962.

أما علاقته بالجغرافيا ففي السابق كان هذا اللفظ يرتبط أساسا بالتضاريس والجبال والوديان والسهول....الخ. غير أنه تطور الآن ليصبح أكثر اتساعا وشمولاً آخذة السكان وتوزيعهم وأسباب جذبهم ونفورهم، فيما يعرف بالجغرافيا البشرية والتي تعرف على أنها ذلك العلم الذي يهتم بالسكان من خلال معرفة تعامل البشر مع بيئتهم سواء من حيث اختيار مكان العيش أو التوزيع المكاني.

ونجد الأستاذ سماعي عمار يعرفها على أنها: "ذلك العلم الذي يهتم بوصف وتحليل الأنماط المكانية للظواهرات الثابتة والمتغيرة ذات الأصل البشري على سطح الأرض، كما تهتم بدراسة الإنسان من حيث سلالاته البشرية أو ما يعرف بالأجناس البشرية وأصل هذه السلالات وتطورها، كذلك تهتم بتوزيع السكان والعوامل المؤثرة في توزيعهم ودراسة النمو السكاني وعلاقته بالبيئة. (سماعي، صفحة 03)

ثالثا: علاقة الديموغرافيا بعلم الاقتصاد والعلوم السياسية

هنا يمكننا القول أنه لا يمكن الفصل بين علم السكان والاقتصاد، نظراً لما تقتضيه الدراسات السكانية والاقتصادية في نفس الوقت، فالاقتصادي لا بد له من معرفة البنية والتركيبة السكانية لتوفير متطلبات العيش، فمثلاً إنتاج سلعة ما يقتضي التعرف على المستهلك أولاً وما تتضمنه هذه السلعة. كما يمكن لعدد السكان أن يؤثر على الاقتصاد بشكل كبير من خلال زيادة الإنتاج وكذا رسم السياسات الاقتصادية وتوجيه الحكومات وكذا تعزيز التنمية الاقتصادية.

كما أن علم الاقتصاد يهتم بدراسة الموارد البشرية والمادية وحاجات الإنسان ومدى كفايته منها، وهذا ما يظهر جلياً في الدول المعاصرة اليوم وما تطمح له من تحقيق لمستوى الرفاهية

الاقتصادية، فلقياسها لا بد من الوقوف على الدخل الفردي الذي يتوقف على مقدار الإنتاج القومي الذي يقاس على أساس متوسط انتاج كل فرد من أفراد المجتمع المشغلين فعلا. كما أن التخطيط الاقتصادي يعتمد أساسا على الدراسات السكانية والواقع الديموغرافي التي يمدنا بها علم السكان في إطار التحولات الاقتصادية والاجتماعية، والتي تعتمد أساسا في عملية التخطيط للتنمية. (عميرة، 2014، صفحة 22)

أما من الناحية السياسية فالديموغرافيا تلعب دورا هاما في رسم السياسات الحكومية، فالسياسي لا بد له من معرفة التركيبة السكانية والحجم، بغية معرفة متطلبات السكان وكذا الامكانيات التي يحوزها خصوصا في رسم الخطط التنموية، وكذا تطوير مجتمعه. كما تحرص الدولة دائما على التحكم في عدد سكانها وفق امكانياتها واحتياجاتها، فمثلاً الكثير من الدول النامية تعاني من الانفجار السكاني، وبالتالي هي تسعى جاهدة للتحكم في هذه الزيادة خصوصا التحكم في عدد المواليد. والعكس يحدث في الدول المصنعة والمتقدمة والتي تعاني فقرا بشريا ناتجه نقص المواليد وزيادة في أمد العمر نتيجة التقدم في المجال الصحي والطبي وتتوفر متطلبات العيش الكريم الذي يضمن السلامة الجسدية.

رابعاً: علاقة الديموغرافيا بالإحصاء

يعتبر علم الإحصاء من الروافد الهامة لعلم السكان، بحيث هو الذي يغذي الديموغرافيا بالبيانات، وبالتالي فمهمته الأساسية تحويل البيانات الخام إلى بيانات جاهزة ومعدة للاستخدام، وهذا ما يطلق عليه عملية التحليل الديموغرافي.

وهذين العلمين ارتبطا مع بعض منذ الإحصاءات الأولى لنشأة علم السكان، بحيث لا يستطيع الديموغرافي التعامل مع البيانات في حالتها الخام دون علم الإحصاء، فمثلاً: في عملية

التعداد يتم تكليف الديوان الوطني للإحصاء ONS بإجرائه، وتقديم البيانات الجاهزة للجهات المعنية، حيث لا يستطيع demographers التعامل مع هذه البيانات إلا بعد تجهيزها.

كما نجد demography تعتمد على التوقعات والاحتمالات، خاصة فيما يتعلق بالتوقع المستقبلي للحجم والتكون وكذا الالسقاطات السكانية لمعرفة النمو، وبالتالي يمكن القول أن الإحصاء هو السبب في تحول علم السكان من علم كيسي وصفي إلى علم كمي.

خامساً: علاقة demography بعلم الطب

علاقة علم السكان بالطب تُعد من الجوانب الجوهرية التي تساهم في تحسين الفهم العام للظواهر السكانية وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية. يعتبر الطب من أهم العوامل التي يهتم بها علماء demography، حيث يسعى هذا العلم إلى دراسة معدلات الأمراض والوفيات الناتجة عن أمراض معينة، وكذلك تأثيرات هذه المعدلات على التركيب السكاني العام. كما أن تحليل معدلات الانتشار للأمراض يمكن أن يساعد في رسم سياسات صحية فعالة، وبالتالي تحقيق تحسين في الوضع الصحي العام للسكان.

من جهة أخرى، يهتم الطب أيضاً بالسكان بشكل مباشر، حيث يشكل الإنسان محوراً رئيسياً للعلوم الطبية. يركز الطب على دراسة الحالة الصحية للمجتمعات من خلال توفير حلول علاجية ووقائية لمختلف الأمراض التي قد تهدد الصحة العامة، مثل الأوبئة والأمراض المعدية. هذا التفاعل بين الطب وعلم السكان يعزز من الفهم المتبادل بين النقدم الطبي والممارسات demography، حيث يساهم الطب في تحسين متوسط الأعمار وزيادة نسبة الولادات، ما يؤدي إلى تأثيرات ملحوظة على النمو السكاني.

النقدم في الطب لا يقتصر فقط على علاج الأمراض أو الوقاية منها، بل يمتد ليشمل تحسين الرعاية الصحية، تطوير تقنيات جديدة لعلاج الأمراض المزمنة والمعدية، مما يساهم في خفض

معدلات الوفيات وزيادة جودة الحياة. هذا التقدم الطبي يُعتبر عاملاً مهماً في إحداث تغييرات ديموغرافية ملموسة، مثل الزيادة في العمر المتوقع للسكان أو حتى تغييرات في تركيب السكان من حيث الفئات العمرية.

بالتالي، يمكن القول إن التفاعل بين علم السكان والطب لا يسهم فقط في فهم الديناميكيات السكانية من حيث النمو والانكماس، بل يساهم في إيجاد حلول علمية وقابلة للتطبيق لمعالجة التحديات الصحية التي قد تؤثر سلباً على المجتمعات. كما أن السياسات الصحية المعتمدة على البيانات السكانية تعزز من تحسين الوضع الصحي للسكان وبالتالي تحقق أهداف النمو السكاني المستدام.

7.4 - علاقتها بعلم النفس

ترجع علاقة الديموغرافيا بعلم النفس إلى عقود طويلة مضت، وذلك حينما لجأ العالم البريطاني (جون ماينارد كينز) إلى هذه العلاقة حيث عمد في نظرية الاقتصاد الكلي إلى الاعتماد في تفسيره للعوامل المتحكم في تحديد شقي الطلب الكلي الفعال (أي الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار) إلى التحليل النفسي لسلوك المستهلكين والرأسماليين، ولم يلجأ إلى القوانين الاقتصادية التي تظهر في مجال الانتاج والتوزيع، حيث أدعى "أن الناس يميلون إلى زيادة استهلاكهم كلما تزايد دخلهم، ولكن ليس بنفس الكمية التي يتزايد بها الدخل"، وهو القانون الذي رأى أنه ذو صلاحية مطلقة باعتباره متصل بالطبيعة الإنسانية. ولم يتوقف هامش التعاون عند هذا الحد، حيث أبدى العديد من علماء النفس في السنوات الأخيرة، اهتمام متزايد بمعالجة عدد من المواضيع ذات الارتباط الوثيق بالسلوك الديموغرافي، والتي من بين أكثرها تتناول ذكر عمليات تحديد النسل، وذلك رغم كونها مسألة ديموغرافية بحثة، حيث حاول الكثير من المهتمين والدارسين لهذا التخصص، معرفة الدوافع التي تصنع الفوارق في استجابات الأفراد، فتدفع البعض إلى كثرة الانجاب وبعضهم الآخر إلى اختيار أعداد أقل. (السعد، صفحة 04)

8.4 - علاقتها بالأنثروبولوجيا

يكاد البعض لا يفرق بين الأنثروبولوجيا وعلم السكان، ليس لتقاريرهم وإنما لشساعة علم الأنثروبولوجيا واهتمامه بكل قضايا الإنسان، فهناك الأنثروبولوجيا الطبيعية والثقافية والجنائية....الخ. وبالتالي لا يمكننا فصل علم السكان عن علم الأنثروبولوجيا، خصوصاً أن محور الاهتمام يبقى نفسه (الإنسان).

الأنثروبولوجيا السكانية هي العلم الذي يهتم بالعوامل الاجتماعية، فتتم دراستها ضمن التفاعلات الاجتماعية والسلوك الديموغرافي الذي تحدده عملية التكيف الاجتماعي للسكان، والذي يكتسب الناس من خلالها المعايير والقيم والمواقف والمعتقدات، حول المسائل المتعلقة بأحداث الحياة اليومية التي تعكس تقاليد المجتمع. (الكبيسي، 2011، صفحة 45)

المحاضرة 04: أنماط демография

تمهيد:

علم демография يعتبر من العلوم الشاسعة لكنه يدرس أهم شيء وهو السكان، حيث هم محور الوجود، وكل الظواهر مرتبطة بهم. فمثلاً عند دراسة ظاهرة البطالة لا يمكن إلا وارتباطها بالسكان، ودراسة انتشار وباء ما كذلك لا بد أن يرتبط بالسكان. لذلك تم تقسيم هذا العلم إلى عدة فروع، كل فرع يهتم بمجال معين، ويصب الجميع في نفس الوعاء.

أولاً: демографيا الاجتماعية

يركز هذا النوع من الدراسات على فهم العلاقة المعقّدة بين العوامل الاجتماعية والنمو السكاني وتركيب السكان، حيث يعتبر الفقر، المستوى التعليمي، والحالة العائلية من العوامل الأساسية التي تؤثر بشكل كبير على الديناميكيات السكانية. تُعد هذه العوامل الاجتماعية من بين المحرّكات الرئيسية التي تساهم في تشكيل هيكل السكان وتحديد أنماط النمو السكاني، بالإضافة إلى تأثيراتها المباشرة على القرارات демографية التي يتّخذها الأفراد في المجتمع.

الفقر يعد من أبرز العوامل الاجتماعية التي تؤثر على معدلات الخصوبة، حيث تشير الدراسات إلى أن الأفراد في المناطق ذات الدخل المنخفض يميلون إلى إنجاب أطفال أكثر مقارنة بالأفراد في المناطق ذات الدخل المرتفع. هذا الأمر يعود إلى مجموعة من العوامل، مثل نقص الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والتخطيط الأسري. كذلك، الفقر قد يؤدي إلى تزايد معدلات الوفيات، نتيجة لقلة الرعاية الطبية وضعف الخدمات الصحية.

أما المستوى التعليمي، فهو عامل مهم في تشكيل الاتجاهات демографية. فالتعليم العالي، خاصة بين النساء، يرتبط بشكل قوي بانخفاض معدلات الخصوبة وزيادة متوسط العمر المتوقع. النساء المتعلمات غالباً ما يكون لديهن خيارات أفضل في ما يتعلق بالتخطيط الأسري، ويركزن بشكل أكبر على التوظيف والتنمية الشخصية، مما يقلل من دافعهن لإنجاب عدد كبير

ماهية علم السكان

من الأطفال. التعليم كذلك يعزز من الوعي الصحي، مما يساهم في تحسين معدلات البقاء على قيد الحياة والتقليل من معدلات الوفيات.

الحالة العائلية تساهم أيضًا بشكل كبير في تحديد تركيبة الأسرة والسكان. الزواج ووجود الأطفال في الأسرة له تأثير مباشر على النمو السكاني، حيث يمكن أن تؤثر العلاقات الأسرية على اتخاذ قرارات الإنجاب. الأسر التي تعتمد على مساعدات اقتصادية قد تكون أكثر عرضة لتكوين أسر أكبر مقارنة بالأسر المستقلة اقتصاديًا.

العوامل الديموغرافية الأخرى مثل السن والجنس تلعب أيضًا دورًا محوريًا في تشكيل نمو السكان. على سبيل المثال، الدول التي تتمتع بتركيب سكاني شاب قد تشهد معدلات خصوبة أعلى نتيجة لزيادة عدد النساء في سن الإنجاب. كما أن التفاوت بين الجنسين في بعض المجتمعات قد يؤدي إلى اختلافات في معدلات الزواج والإنجاب بين الذكور والإإناث، مما يؤثر على هيكل السكان.

بالنالي، يُظهر هذا النوع من الدراسات أهمية فحص التأثير المتبادل بين العوامل الاجتماعية والديموغرافية، حيث تساهم العوامل الاجتماعية في توجيه السياسات السكانية وتحديد التوجهات المستقبلية للسكان. من خلال فهم هذه العلاقات المعقّدة، يمكن تصميم سياسات تتناسب مع الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، مما يساعد في إدارة النمو السكاني بشكل مستدام وفعال.

ثانياً: الديموغرافيا الجغرافية

أو كما يسميها البعض بالجغرافيا البشرية، حيث تهتم أكثر بتوزيع السكان ومدى انتشارهم في رقعة جغرافية ما، لأن يعرف مناطق جذب وكذا مناطق نفور السكان، في ظل بعض المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية. فكل منطقة محفزات يتم من خلالها جذب السكان نحوها

والتي تتعلق أساساً بمناصب الشغل وكذا المناخ وتوفير ضروريات الحياة كالمدارس والمستشفيات والإدارات والمرافق العامة...الخ.

ثالثاً: الديموغرافيا الطبية

يعد هذا الفرع من أهم التخصصات في علم السكان، حيث يركز على دراسة العلاقة بين الحالة الصحية للأفراد وعدد من المتغيرات الديموغرافية مثل السن، الجنس، المستوى التعليمي، الوضع المعيشي، والظروف الاقتصادية. ويهدف إلى تحليل الفروقات الصحية بين الفئات الاجتماعية المختلفة، مع التركيز على تأثير الأمراض ومتغيراتها على هذه الفئات. وتشمل المواضيع الرئيسية لهذا المجال دراسة متوسط العمر المتوقع، انتشار الأمراض المزمنة مثل السكري وارتفاع ضغط الدم، إضافة إلى تقييم تأثير الظروف الصحية على النمو السكاني وجودة الحياة. يسهم هذا الفرع في توفير بيانات دقيقة لدعم السياسات الصحية وتعزيز التنمية المستدامة.

رابعاً: الديموغرافيا الاقتصادية

تعد الديموغرافيا الاقتصادية أحد أهم فروع علم الديموغرافيا، إذ تهتم بدراسة العلاقة بين التركيبة السكانية والوضع الاقتصادي القائم للسكان. يركز هذا الفرع على تحليل التأثيرات المتبادلة بين المتغيرات الديموغرافية كالنمو السكاني، العمر، والجنس، وبين المؤشرات الاقتصادية مثل معدلات البطالة، الدخل، الفقر، وأنماط الاستهلاك والإنتاج. كما يعني بدراسة توزيع القوى العاملة وتأثير ذلك على التنمية الاقتصادية، إلى جانب تحليل التفاوتات الاقتصادية بين الفئات السكانية المختلفة. يسهم هذا الفرع في تقديم رؤى معمقة حول كيفية استثمار الموارد البشرية لتحقيق التنمية الشاملة، ووضع السياسات الاقتصادية الملائمة لتحسين مستويات المعيشة وتعزيز العدالة الاجتماعية.

خامساً: الديموغرافيا التاريخية

الديموغرافيا التاريخية هي فرع من علم الديموغرافيا يركز على دراسة السكان خلال حقبات تاريخية محددة، بهدف فهم التغيرات السكانية وعلاقتها بالأحداث التاريخية والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي شهدتها تلك الفترات. يعتمد هذا العلم على تحليل السجلات القديمة، مثل سجلات المواليد والوفيات والزواج، والوثائق الرسمية والتقارير الإدارية، لإعادة بناء صورة واضحة عن التغيرات السكانية، مثل معدلات النمو، الهجرة، توزيع السكان، وتغيرات الهيكل العمري. كما تسلط الديموغرافيا التاريخية الضوء على تأثير الحروب والأوبئة والمجاعات والتحولات الاقتصادية الكبرى على السكان، مما يتيح فهماً أعمق للفاعلات بين السكان والظروف المحيطة بهم عبر الزمن.

سادساً: الديموغرافيا الرياضية

الديموغرافيا الرياضية هي فرع متخصص من علم السكان يُعني باستخدام الأساليب الرياضية والنمذج الإحصائية لتحليل الظواهر السكانية والتنبؤ بالتغيرات الديموغرافية. تهدف إلى تطوير معدلات وصيغ رياضية لفهم ديناميكيات السكان، مثل معدلات النمو، الخصوبة، الوفيات، والهجرة. تُستخدم هذه النماذج لتقدير التغيرات المستقبلية في عدد السكان، التركيب العمري، وتوزيعهم الجغرافي بناءً على بيانات حالية وتاريخية.

تعتمد الديموغرافيا الرياضية على أدوات مثل الجداول الحياتية، معدلات النمو السكاني، ونمذج المحاكاة، مما يساعد في اتخاذ قرارات استراتيجية في مجالات مثل التخطيط العمراني، السياسات الصحية، والبرامج الاقتصادية، حيث توفر رؤية واضحة للتغيرات السكانية وتأثيراتها على المجتمعات.

المحور الثاني: مصادر البيانات السكانية

المحاضرة الخامسة: مصادر البيانات الثابتة

المحاضرة السادسة: مصادر البيانات المتغيرة

تمهيد

يعتبر علم السكان من بين العلوم التي تتطلب تدفقاً دوريّاً للبيانات لأنها تستمد قوتها ومصداقيتها من مدى توفر البيانات الحصرية حول النطاق الجغرافي التابع للاختصاص، لذلك كان لا بد علينا التطرق إلى أهم المصادر التي تمول علم السكان بالبيانات المختلفة.

غير أن هناك مصادر تمدنا ببيانات تتغير يومياً أو في بعض الحالات في كل مدة زمنية والتي تقدر في غالب الأحيان بالثواني وال دقائق، ومصادر ثابتة لا تتغير إلى بعد مدة زمنية معتبرة ودورية.

غير أن هذه المصادر تعتبر مكملة لبعضها البعض، فالمسوح السكانية بالعين تستخدم لتحديث بيانات التعداد، خاصة عندما يجرى التعداد على فترات زمنية متباينة (قد تتجاوز 20 سنة في بعض الدول)، وقد تستخدم هذه المسوح أيضاً عوضاً عن بيانات التعداد في حالة عدم التمكن من إجراء التعداد السكاني، بحيث يمكن بواسطتها تقدير عدد السكان ومعرفة سماتهم الرئيسية، أو نلجاً إليها في بعض الحالات من أجل سد الثغرات التي يحدثها التعداد كتهميش منطقة معينة أو عدم شمول جميع السكان كالبدو والرحل مثلاً. (المتحدة، مبادئ وتوصيات لتعداد السكان لعام 1970، 1967، صفحة 36)

وفي بعض الأحيان نستخدم التعدادات والمسوح لسد الثغرات التي تسجلها السجلات الحيوية، وفي هذا الدرس سنتناول بالتفصيل أهم هذه المصادر وطريقة العمل بها.

المحاضرة 05: مصادر البيانات الثابتة

أولاً- التعداد السكاني: يُعتبر التعداد السكاني أحد أكثر المصادر شهرة واتساعاً في مجال دراسة السكان، سواء من حيث عدد الدول التي تعتمد عليه أو من حيث الخصائص الشاملة التي يسعى إلى جمعها. يُجرى التعداد السكاني بشكل دوري في معظم دول العالم، ويعتبر أداة أساسية للحصول على معلومات دقيقة وشاملة عن السكان.

يغطي التعداد السكاني مجموعة واسعة من الخصائص، بما في ذلك البيانات الديموغرافية مثل الحجم والتركيب العمري والجنس، والخصائص الاقتصادية مثل المهن ومستوى الدخل ومعدلات البطالة، والخصائص الاجتماعية كالمستوى التعليمي، الحالة الزوجية، والديانة، بالإضافة إلى الخصائص الثقافية مثل اللغات المستخدمة وغيرها.

يُستخدم التعداد السكاني لتوفير قاعدة بيانات متكاملة تُساهم في التخطيط التنموي، صياغة السياسات العامة، وتوجيه الموارد بشكل أكثر كفاءة لتحقيق التنمية المستدامة.

1. مفهومه

يمكن تعريفه على أنه مجموع العمليات الخاصة بجمع وتصنيف ونشر البيانات الديموغرافية، الاقتصادية والاجتماعية الخاصة في وقت معين بجميع الأفراد في إقليم معين. (حمادي، 2010، صفحة 77)

كما تعرفه هيئة الأمم المتحدة على أنه: "العملية الكلية لجمع وتجهيز المعلومات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية وتصنيفها وتبويتها ونشرها لكل الأفراد داخل قطر ما، أو منطقة جغرافية محددة في قطر معين، وفي فترة زمنية محددة". (المتحدة، مبادئ ومتطلبات لتعداد السكان لعام 1970، 1967)

مصادر البيانات السكانية

يمكن تعريف التعداد السكاني بأنه عملية إحصائية شاملة تهدف إلى حصر وعد جميع الأفراد المقيمين في منطقة جغرافية محددة خلال فترة زمنية معينة. تُعد هذه العملية أداة أساسية لجمع بيانات دقيقة حول السكان، بحيث تشمل جميع الأفراد دون استثناء لضمان شموليتها.

ويهدف التعداد إلى توفير معلومات تفصيلية عن الخصائص الديموغرافية مثل الحجم، العمر، والجنس، بالإضافة إلى الجوانب الاقتصادية مثل الدخل والمهنة، والاجتماعية كالمستوى التعليمي والحالة العائلية. بمعنى آخر، يركز التعداد على جمع كل البيانات المتعلقة بأحوال السكان بما يساعد على فهم динاميکيات السكانية واستخدامها في التخطيط واتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

من خلال التعريف السابق يمكننا استنتاج أن للتعداد مجموعة من الشروط التي تضمن مصداقيتها، أهمها:

✓ **الرسمية:** المقصود هنا بالرسمية هو أن تكون عملية التعداد السكاني تحت وصاية الحكومة (الدولة)، فهي المخول لها القيام بهذه العملية، ولا يستطيع أي شخص أن يقوم بها، نظراً لتكلفتها من جهة وسرية البيانات من جهة أخرى.

✓ **الشمولية:** حيث هنا يجب أن تشمل العملية جميع المواطنين بغض النظر عن ديانتهم أو عرقهم أو جنسيتهم، وكامل الرقعة الجغرافية محل الدراسة كأن تكون حدود الدولة، وفي حالة عدم شموليتها لا يعتبر تعدادا وإنما يصبح مسحاً ديموغرافياً.

✓ **الفردية:** نقصد بالفردية هنا أن يشمل التعداد الأفراد على حدٍّ بحيث تخصص لكل فرد استمارة معلومات خاصة به. سواء كان كبيراً أو صغيراً فلكل فرد بيئاته الخاصة به.

✓ **الدورية والانتظام:** يعتبر العاقد الزمني من الشروط الأساسية لإجراء التعداد السكاني، فالمرة الزمنية يجب أن تكون ثابتة بين التعداد والذى يليه، خصوصاً أن التعداد يتطلب إجرائه

دوريا. وهذا التعاقب يفيد الدول في إجراء المقارنات، ومعرفة تطورات السكان من حيث التركيب والتكون والحجم.

وتتراوح المدة الزمنية من 05 سنوات إلى 10 سنوات إلى 20 سنة في بعض الدول، فالجزائر مثلاً تعتمد التعداد كل 10 سنوات، حيث جرى أول تعداد في الجزائر المستقلة سنة 1967، ثم 1977، 1987، 1998 تأخر بسنة نظراً للظروف السياسية السائدة آنذاك، ثم 2008، وأخيراً 2022 وهو آخر تعداد والذي تأخر بـ 04 سنوات نظراً للوباء (كورونا) الذي أصاب العالم.

✓ **الآلية:** هي المدة الزمنية المحددة لإجراء عملية التعداد، حيث يفضل أن يكون وقت إجرائه في أوقات العطل، لأن حركة السكان هنا تقل. ومدة إجرائه يجب أن تكون قصيرة كيوم واحد مثلاً، لأن مصداقية التعداد مرهونة بقصر المدة الزمنية لإجرائه، فكلما زادت المدة زادت حركة السكان وتغيرت تركيبتهم خصوصاً في التعدادات الفعلية.

2. أنواع التعداد

هناك نوعان من التعدادات حيث تلجأ كل دولة الاعتماد على نوع معين، ولكن بعض الدول تلجأ إلى إحصاء سكانها بواسطة الدمج بين النوعين اللذين سنتطرق لهما بالشرح المفصل:

✓ **العداد الفعلي:** هو ذلك النوع الذي يقوم فيه الأعوان بإحصاء الأفراد في مكان تواجدهم الفعلي لحظة إجراء التعداد، دون الأخذ بعين الاعتبار محل الإقامة الأصلي، ودون الأخذ بمبدأ الإقامة الدائمة أو المؤقتة. ففي هذه الحالة يحصى الفرد بناء على مكان تواجده في لحظة إجراء التعداد سواء كان مقيماً أو أجنبياً، ويتم العمل بهذا النوع بالدول المتقدمة. ويفضل فيه التزامن

(أي المدة قصيرة، فكلما طالت المدة زاد تحرك الأفراد في الرقعة الجغرافية محل الدراسة وبالتالي إمكانية تكرار الإحصاء).

✓ **التعداد النظري:** هو الذي يعتمد على محل الإقامة الفعلي بغض النظر عن مكان التواجد لحظة إجراء التعداد، فمثلاً شخص يقيم بولاية بشار وهو يعمل بولاية شمالية يحصل ضمن سكان ولاية بشار، حيث يقوم العون المكلف في هذه الحالة تسجيل الأفراد بناء على معطيات يصرح بها أحد أفراد العائلة وبناء على الدفتر العائلي، وهذا النوع هو الذي تعتمد الجزائر في عملية إحصاء السكان.

3. خطوات إجراء التعداد السكاني

للقىام بعملية إحصاء السكان لابد من اتباع مجموعة من الخطوات العملية، حيث ترتبط مصداقية التعداد ونجاحه بناء على مدى تطبيق هذه الخطوات، وهي كالتالي:

✓ **من يقوم بعملية التعداد:** في كل دولة من الدول هناك هيئة تخول لها الحكومة مسؤولية إجراء التعداد، فمثلاً في الجزائر تعطى المسئولية للديوان الوطني للإحصاء ONS من أجل القيام به.

✓ **التحضير التقني والبشري:** في هذه المرحلة، يجري التحضير لعملية التعداد على المستويين الوطني والمحلي، حيث يتم تحديد موعد محدد لإجرائه والإعلان عنه مع التركيز على التوعية المجتمعية بأهميته وأهدافه. يُشدد في الحملات التوعوية على أن البيانات التي تُجمع خلال التعداد تستخدم حصرياً لأغراض إحصائية، خاصة في الحالات التي يُجرى فيها التعداد لأول مرة، لتجنب أي سوء فهم قد يتثير قلق السكان. إلى جانب ذلك، يتم إعداد جدول زمني دقيق لتنفيذ التعداد، مع اختيار العاملين فيه بعناية وتقديم تدريب شامل لهم لضمان جمع البيانات بدقة وكفاءة.

✓ **تحضير الاستمرارات:** تُصمم استمرارات التعداد بناءً على الأسئلة المستخدمة في التعدادات السابقة، بهدف تسهيل إجراء المقارنات بين البيانات السكانية على مر الزمن. ومع ذلك، تُجرى تعديلات وتحديثات على المضمن استجابةً للحاجات المتغيرة والتطورات الاجتماعية والاقتصادية. عادةً ما تتم هذه التعديلات بالتشاور مع هيئات ومصالح حكومية مختلفة، لضمان أن تغطي الاستمرارات جميع الجوانب ذات الأهمية الوطنية وتلبي احتياجات صانعي القرار.

4. عيوب التعداد

- قد تحتوي بعض الاستمرارات على معلومات غير دقيقة أو غير مكتملة أو متناقضة، مما يؤدي إلى استبعادها واعتبارها ملغاً.
- تواجه صعوبة في حصر بعض الفئات مثل البدو والرحل، حيث يتطلب عدّهم وتسجيلهم فترة زمنية طويلة قد تتجاوز ثلاثة أشهر.
- يتسم التعداد بتكليفه المرتفعة، وتتأخر نشر نتائجه، مما يعني أن البيانات التي يوفرها قد تصبح غير دقيقة بحلول وقت إصدارها. لهذا السبب، اعتمدت بعض الدول وسائل بديلة لجمع البيانات السكانية بشكل أكثر كفاءة وتحديثاً.

ثانياً: المسح بالعينة

من أهم الطرق لجمع المعطيات الديموغرافية، حيث نعتمد من خلالها على تصغير المجتمع المدروس اعتماداً على المعاينة العشوائية بغرض إمكانية تعميم النتائج لاحقاً، حيث تعرف العينة على أنها: "جزء من الكل، على أن يكون هذا الجزء ممثلاً للكل". بمعنى أنه يجب أن تكون العينة ممثلة للمجتمع المسحوي منه تمثيلاً صادقاً حتى يتسرى للباحث استخدام بيانات ونتائج العينة في تقدير معالم المجتمع بشكل جيد، ويعنى آخر يجب أن تكون خصائص المجتمع بما فيها من فروق واختلافات ظاهرة في العينة بقدر الإمكان" (بوعلاق، 2009، ص 15)، حيث يوجد العديد من الأنواع كالعشوانية البسيطة، والعشوائية المنتظمة، والطبقية، والعينة العنقودية. حيث لكل نوع طريقة في اختيار المفردات تعتمد على طبيعة المجتمع المدروس وكذا الهدف من الدراسة....الخ.

و يتم اللجوء إلى هذا النوع من الطرق عند افتراض أن الجزء المدروس يمكننا من تحقيق الأهداف المرجوة، دون الحاجة لدراسة المجتمع بكامل أفراده، كما تتميز هذه الطريقة بمجموعة من الصفات التي تفردها عن باقي الطرق الأخرى منها:

- ✓ **السهولة:** إذا تم اختيار العينة بطريقة سلية و مناسبة يمكن تنظيم وإدارة عملية الحصول على البيانات وتحليلها واستخراج النتائج بسهولة تامة.
- ✓ **المرونة:** المقصود هنا أن الحصول على المعطيات يتم في أي وقت وأي مكان، أي لا يمكن التقييد بفترة محددة وفئة معينة.
- ✓ **قلة التكاليف:** تقليل عدد أفراد الدراسة يسمح لنا بتوفير الكثير من المصروفات خصوصاً تلك التي تتعلق بطبع وتوزيع الاستمارات، وكذا الانتقال لإجراء الدراسة لأماكن متعددة ومتشربة.

✓ **الآلية في الحصول على النتائج:** بالاعتماد على المسح بالعينة يمكن توفير الكثير من الوقت، حيث تقليل المجتمع المدروس يسمح لنا بإجراء الدراسة في مدة زمنية وجيزة مقارنة بالدراسة الشاملة كالتعداد.

المحاضرة 06: مصادر البيانات المتغيرة

كما أشرنا سابقاً، تُعد بيانات هذه المصادر غير ثابتة نظراً لطبيعة التغير المستمر في عدد السكان. فعلى سبيل المثال، قد تحدث ولادة جديدة كل ساعة أو أقل، وبالمثل تحدث وفيات بشكل متكرر، مما يجعل عدد السكان في حالة تغير دائم.

ومن أبرز هذه المصادر التي تُعني بتوفير بيانات السكان بشكل مستمر ودقيق نجد السجلات الحيوية، أو ما يُعرف بسجلات الحالة المدنية، والتي تسجل أحداثاً مثل المواليد، الوفيات، والزواج والطلاق. بالإضافة إلى ذلك، توجد سجلات السكان التي تهتم بجمع معلومات حول الأفراد، كأماكن الإقامة، والحالة العائلية، والخصائص الديموغرافية الأخرى، مما يساهم في تكوين صورة شاملة ومحذة حول الديناميكيات السكانية.

أولاً: السجلات الحيوية

هي عبارة عن سجلات تسجل فيها مختلف الواقع الحيوية كالولادات والوفيات والزواج والطلاق وكذا الهجرة، والتي يعتبر التسجيل فيها إجبارياً على كل مواطن من خلال ما نصت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة: "يتوجب تسجيل كل طفل فور ولادته، ويعطى له اسمه يعرف بواسطته" (المتحدة، 1994).

ويمكن تعريفها على أنها: "العملية الكلية لجمع البيانات المتعلقة بالواقع الحيوية وخصائصها المتعلقة بالأشخاص المعنيين من خلال التسجيل أو العد، أو التقدير بالطرق المباشرة أو غير

المباشرة. كما تتضمن تصنيف تلك البيانات وتحليلها وتقويمها وعرضها ونشرها في أشكال إحصائية» (المتحدة، مبادئ وتوصيات لEnumeration السكان لعام 1970، 1967، صفحة 63)

1. نشأتها: تعود البدايات الأولى لهذا النوع من التسجيلات إلى القرن 16 في أوروبا، حيث كانت الكنيسة تقوم بجمع الإحصاءات الحيوية عن الطبقات السكانية، وفي النصف الثاني من القرن 18 بادرت بعض الدول الأوروبية بالقيام بهذه التسجيلات وفي مقدمتها فنلندا والدانمارك والنرويج والسويد، وذلك من خلال إنشاء إدارة مدنية تحل محل الكنيسة في تسجيل هذه الإحصاءات بطريقة منتظمة. بعد ذلك توالت في كثير من دول العالم خصوصاً أمريكا الشمالية وأوروبا.

أما في العصر الحالي فقد أصبح التسجيل الحيوي نظام عالمي تلتزم به كافة الدول، وذلك رغم أن قلة من الدول توصلت حقيقة لإقامة نظام كامل للتسجيل، حيث لازالت العملية تتقدم بوتيرة جد بطيئة في الكثير من مناطق العالم.

2. خصائص التسجيل الحيوي: يتميز هذا النوع من المصادر لجمع البيانات بمجموعة من الخصائص التي تفرده عن باقي المصادر الأخرى، والتي تتمثل أساساً في:

✓ **الشمولية:** ويقصد بها أن تشمل العملية جميع الأفراد المقيمين فوق الرقعة الجغرافية للمنطقة محل التسجيل (البلدية، الولاية.....الخ).

✓ **الإجبارية:** حيث تعتبر عملية التسجيل الحيوي عملية إجبارية سواء تعلق الأمر بتسجيل مولود، أو الإدلاء بتصريح الزواج أو الطلاق وكذا تسجيل حالات الوفاة عند حدوثها.

✓ **الاستمرارية:** عملية التسجيل الحيوي لا نهاية لها فهي تتعلق بوجود الإنسان، لذلك هي مستمرة مع تواجده.

✓ **الآلية في التسجيل:** نقصد بالآلية هنا الفورية في تقيد الأحداث وذلك بالتزامن مع وقت حدوثها، فالولادة مثلا تسجل بعد ازدياد المولود مباشرة وكذلك الحال بالنسبة للوفاة والزواج...الخ.

✓ **قلة التكاليف:** إذا ما قارنا عملية التسجيل الحيوي بباقي المصادر الأخرى فهي الأقل كلفة، بحيث تستدعي الإدلاء والتسجيل فقط وليس رسم خطط وتحصيص ميزانية لأجلها.

3. **العائق التي تحد من فعاليتها:** بالرغم من أن دولا كثيرة تتوفر لديها إحصاءات حيوية دقيقة إلا أن هناك دولا أخرى لا تملك حتى البيانات الأولية، فإحصاءات الوفاة مثلا توجد لدى ربع سكان إفريقيا ونصف سكان آسيا وأمريكا الجنوبية، و85 من سكان أوروبا و87 من سكان أوقیانوسيا و98 من أمريكا الشمالية، كما أن إحصاءات الولادات ليست بأحسن حال من الوفيات. (أبوعيانة، 1993، صفحة 32) وبالتالي يمكن القول أن هناك العديد من العرقيات التي تحد من عملية تسجيل الوفيات والولادات وكذا باقي الأحداث الحيوية الأخرى والتي يمكن إيجازها على

النحو التالي:

- عدم تسجيل المواليد، كما هو الحال عليه بالنسبة للمناطق النائية.
- إغفال تسجيل المواليد الإناث بحكم العادات والتقاليد في كثير من الدول، حيث يطمح الكثير أن يرزق بالذكر أولا، وفي حالة المولود الأول بنت يؤجل تسجيلها إلى غاية أن يرزق بمولود ذكر فيسجله أولا ثم يقوم بتسجيل البنت.
- عدم تسجيل الولادات فور حدوثها، وذلك حتى بالنسبة للدول الغربية، حيث تتفاوت من يوم (و.م.أ) إلى 26 يوم (نيوزيلندا) إلى 90 يوم (بعض المناطق الوعرة في البرازيل).
- تسجيل الوفيات لا سيما بالنسبة للأطفال الرضع، من دون الإشارة إلى نوعية الجنس أو السن، أو حتى الأسباب المفضية إلى الوفاة.

- الخلط بين الزواج الرسمي والغير رسمي خاصة بالنسبة للدول الأوربية، حيث أن الانفصال لا يترتب عنه تسجيل قانوني، وبالتالي لا يدخل ضمن التسجيلات الحيوية. وهو ما يدفع في النهاية إلى التعامل مع هذا النوع من المعطيات السكانية بحذر مستمر، وذلك خشية الوقوع في أخطاء التقدير.

ثانياً: سجلات السكان

يُعد من أكثر الطرق حداة ودقة في إحصاء السكان، حيث ظهر استجابة للتطور الكبير في التكنولوجيا وازدياد الحاجة إلى بيانات دقيقة ومحدثة بشكل مستمر. تتبنى هذه الطريقة دول عدّة، خاصة الإسكندنافية، لما تتوفره من مزايا في إدارة بيانات السكان.

آلية العمل تبدأ منذ لحظة ولادة الشخص، حيث يتم فتح سجل شخصي خاص به يحتوي على جميع بياناته الأساسية. هذا السجل لا يقتصر على تسجيل الولادة فقط، بل يتم تحييشه باستمرار ليشمل أي تغييرات جوهرية في حياة الفرد، مثل تغيير محل الإقامة، الحالة الاجتماعية كالزواج أو الطلاق، المستوى التعليمي، وحتى الأحداث المتعلقة بالأسرة مثل ولادة مولود جديد أو وفاة أحد أفراد العائلة.

يتميز سجل السكان بكونه أداة دقيقة وشاملة، حيث ترافق هذه البيانات الشخص أينما انتقل أو استقر، ما يضمن متابعة دقيقة ودائمة للحركة السكانية. يتم التحبيين بشكل منتظم من خلال الربط بين السجل السكاني ومصادر البيانات الأخرى كالمؤسسات الصحية، التعليمية، والإدارية.

مصادر البيانات السكانية

هذه الطريقة تقدم مزايا عديدة مقارنة بالتلعيم التقليدي. فهي تلغي الحاجة إلى إجراء تعداد شامل ومكلف كل فترة زمنية، وتتوفر بيانات آنية تُستخدم لدعم اتخاذ القرارات الحكومية في مختلف المجالات، مثل التخطيط العمراني، السياسات الصحية، والتعليمية، وحتى الاقتصادية. رغم ذلك، فإن تطبيق نظام سجل السكان يتطلب بنية تحتية تقنية متقدمة، واستثماراً كبيراً في الموارد البشرية والمالية، إضافة إلى تأمين وحماية البيانات لضمان الخصوصية والمصداقية. ومع ذلك، يُنظر إلى هذه الطريقة على أنها المستقبل في إدارة السكان، لما تقدمه من حلول مرنّة وعملية لمواكبة التغييرات السريعة في المجتمعات.

المحور الثالث: النظريات السكانية

المحاضرة السابعة: مفهوم النظرية، نظرية مالتوس

المحاضرة الثامنة: النظريات الطبيعية

المحاضرة التاسعة: النظريات الاجتماعية

المحاضرة العاشرة: النظريات الاقتصادية

المحاضرة 07: مفهوم النظرية + نظرية مالتوس

تمهيد

يضطرب معظم الناس في الغالب عندما يصادفون لفظ النظرية لأول مرة، لأنه في اعتقادهم أنها شيء مجرد على درجة عالية من الغموض والابهام، وغير قابل للقياس الواقعي. ولكن الأمر الذي لا يدركه عامة الناس أننا جميعاً نستخدم النظرية في حياتنا اليومية ومعاملاتنا، فهي جزء من حياتنا، وهي الأساس الكامن وراء كل مذاهب المعرفة، بل هي وراء تفسير كل أفعال الأفراد. (فرح، 1990، صفحة 11)

كما يمكن أن نعرف النظرية السكانية بأنها مجموعة من القضايا التي تقوم على أساس الملاحظة والتجريب وتقدم تفسيراً للظواهر السكانية من منظور اجتماعي بحث أو من خلال العلاقات ذات المنظور السكاني، والتي يمكن ملاحظتها والتحقق منها، وقد ظهرت نظريات عديدة ومتعددة تناولت المسألة السكانية من عدة جوانب مختلفة. (كرادشة، 2013، صفحة 43)

وبالتالي فإن النظرية الجيدة هي التي بإمكانها ملامسة الواقع، خصوصاً أن بعض النظريات تعبر عن أفكار بسيطة وسهلة الفهم، والبعض منها على درجة عالية من التعقيد والغموض. وهنا سنتعرف على العديد من النظريات السكانية بالشرح والتفصيل.

1.3 - النظرية المالتوسية

توماس روبرت مالتوس من أبرز المفكرين وأشهرهم على الإطلاق، حيث ارتبط اسمه دائماً بعلم السكان، حيث ولد سنة 1766 في إنجلترا ودرس بها، إلا أن عين كاهناً بكنيسة سنة 1797، كما عمل أستاذاً للتاريخ والاقتصاد. وهو ما سهل له الخوض في هذا الميدان. ويعتبر مالتوس عند الكثير من المهتمين بعلم السكان، المؤسس الحقيقي لهذه النوع من الدراسات. نظراً لما قدمه لعلم السكان متبناً أسلوب علمي وإحصائي لدعم أفكاره.

مضمون النظرية: قدم مالتوس لأفكاره الأولى حول المسألة السكانية في كتاب له نشر عام 1789، بعنوان "أصل المشكلة السكانية"، والذي قارن فيه الزيادة السكانية بالموارد المعيشية، حيث استندت أفكاره على المعلومات المتوفرة في إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية في القرن الثامن عشر حول عدد السكان ومعدل الانتاج في الأرض، واستخلص بمبرمجها العديد من النتائج أهمها: (عبدالجود، 2009، صفحة 10)

- هناك تناوب طردي بين حجم السكان والموارد المعيشية، والزيادة في حجم السكان لا بد أن يصاحبها زيادة في الموارد المعيشية.

- سبب الفقر في المجتمعات هو أن عدد السكان أكبر من عدد الموارد الكافي لإشباع حاجات هؤلاء السكان.

- إن قدرة الإنسان على الإنجاب أسرع من قدرة الأرض على إنتاج ما يتطلبه البقاء الإنساني.

- عدد السكان يتضاعف كل 25 سنة، ما لم تكن هناك معيقات وصعوبات (الموانع الإيجابية والموانع الوقائية)¹، ويكون التزايد على شكل متواالية هندسية (1، 2، 4، 8...)، عكس الموارد

¹ يقصد بالموانع الإيجابية تلك العوامل التي تقضي على الحياة مثل الصناعات غير الصحية والوباء والحروب، أما الموانع الوقائية فهي تشمل العوامل التي تؤدي إلى خفض معدل المواليد مثل تأجيل الزواج وكبح النفس أثناء الزواج.

النظريات السكانية

التي تتضاعف في نفس المدة على شكل متزايدة حسابية (1، 2، 3، 4...). ومنه سكان العالم سيواجهون حتماً مشكلة نقص الغذاء، لأن الموارد المعيشية والأرض المزروعة تبقى في غالب الأحيان على حالها.

- هناك علاقة عكسية بين الزيادة في عدد السكان ومعدل الانتاج في المواد الاستهلاكية، يتم من خلالها المحافظة على مستوى النمو السكاني المناسب مع موارد البقاء من خلال الموارد الإيجابية، فعندما يحدث عدم توازن بين حجم السكان ووسائل المعيشة يرتفع معدل الوفيات بصفة منتظمة حتى ينخفض حجم السكان ويصل إلى معدل مناسب مع الموارد المتاحة. وبالمثل تؤدي الزيادة المؤقتة في وسائل البقاء إلى انخفاض معدلات الوفيات حتى يصل حجم السكان إلى نقطة التوازن مع الموارد وهذا ما يطلق عليه بالمعضلة المالتوسية.

بعض أفكار مالتوس للحد من الزيادة السكانية:

من أبرز أفكار مالتوس للحد من الزيادة السكانية تركيزه على ضرورة ضبط نمو السكان بما يتاسب مع الموارد المتاحة. حيث رفض زيادة أجور العمال، مبرراً ذلك بأن زيادة الأجور ستتشجعهم على الزواج المبكر والإنجاب، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني بشكل يفوق قدرة الموارد الطبيعية على الاستيعاب.

انتقد مالتوس بشدة زواج الفقراء وإنجابهم، معتبراً أن ذلك يشكل عبئاً على الموارد، إذ رأى أنهم لا يمتلكون حقاً في الحصول على المساعدة من المؤسسات الخيرية أو المطالبة بحصة من موارد الطبيعة، وأن عليهم تحمل مسؤولية خياراتهم المخالفة لقوانين الطبيعة.

كذلك، اقترح مالتوس وضع قيود وعوائق أمام الزواج المبكر كوسيلة فعالة لخفض معدلات المواليد والسيطرة على التزايد السكاني، معتبراً أن هذه الإجراءات ضرورية لتجنب حدوث الأزمات السكانية التي تترجم عن عدم التوازن بين عدد السكان والموارد المتاحة.

مزايا النظرية:

لقد كانت نظرية مالتوس نقطة انطلاق هامة لإجراء إحصاءات دورية وشاملة حول عدد السكان في دول مثل إنجلترا واسكتلندا وبلاد الغال، مما أسمهم في جمع بيانات ديموغرافية دقيقة وحيوية. من خلال فرضياته حول النمو السكاني والتوازن بين عدد السكان والموارد المتاحة، وضعت نظرية مالتوس الأسس التي على ضوءها تم تطوير التفسيرات والنظريات اللاحقة التي تناولت العلاقة الأزلية بين السكان والتنمية. وقد شكلت هذه النظرية قاعدة فكرية قوية لفهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بزيادة السكان.

كما أثرت هذه النظرية بشكل كبير في العديد من المفكرين والمنظرين، خاصة في مجال الاقتصاد، حيث قدمت إطاراً لشرح كيفية تأثير النمو السكاني على التنمية الاقتصادية وكيفية إدارة الموارد لمواجهة هذا النمو. وبالرغم من انتقادات البعض لها، إلا أن نظرية مالتوس ظلت مرجعاً أساسياً لفهم العلاقة بين النمو السكاني والموارد الاقتصادية.

تقييم عام لنظرية مالتوس:

ظل مالتوس لعدة سنوات يسعى لتطوير نظريته في محاولة لتوافق مع الواقع، خاصة في ظل الانتقادات الواسعة التي تعرضت لها أفكاره، حتى أصبح يلقب بالتشاؤمي. لقد كانت نظرية مالتوس تتسم بتفاؤل محدود تجاه قدرة البشرية على التكيف مع التحديات السكانية، إلا أنها واجهت العديد من الانتقادات التي دحست العديد من افتراضاته.

أهم الانتقادات التي تعرضت لها نظرية مالتوس تتعلق بافتراضاته غير الواقعية، أبرزها قانون التكاثر الهندسي للسكان، حيث اعتقد أن السكان يتزايدون بشكل هندي، بينما الواقع أظهر أن النمو السكاني أكثر تعقيداً من ذلك. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك اعتراض على فرضيته المتعلقة بزيادة الإنتاج وفقاً لمتتالية حسابية، وهو ما اعتبر غير دقيق لأسباب عده:

1. **التسليم بعدم تطور وسائل الإنتاج:** افترض مالتوس أن وسائل الإنتاج لن تتطور بالسرعة المطلوبة لمواكبة الزيادة السكانية، في حين أن الواقع أثبت أن الإنتاج الغذائي يمكن أن يستمر في التزايد بشكل تدريجي عبر تحسينات في التقنيات الزراعية وتطوير التقنيات الحديثة.
2. **اعتبار النشاط الزراعي المصدر الوحيد للغذاء:** تجاهل مالتوس أن هناك مصادر غذائية متعددة أخرى غير النشاط الزراعي، مثل الصناعة الغذائية والابتكارات الحديثة في مجال تكنولوجيا الغذاء، والتي ساهمت في تلبية احتياجات السكان المتزايدة.
3. **تهميش دور الإنسان:** صَنَفَ مالتوس الإنسان فقط كمستهلك للموارد، بينما كان من الممكن أن يتضمن دوره دوراً أكثر فاعلية كمنتج ومبتكراً. لقد أهمل الإنسان باعتباره العامل الرئيسي الذي يقود التقدم في مجالات متعددة، بما في ذلك تحسين الإنتاج والابتكار في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية.

هذه الانتقادات أبرزت أن نظرية مالتوس كانت محدودة في تفسيرها للعوامل المؤثرة في النمو السكاني والتنمية، مما جعل بعض مفاهيمه تتجاوز الواقع بشكل ملحوظ.

المحاضرة 08: النظريات الطبيعية

تمهيد

لقد شكلت أفكار مالتوس المرجعية في المداخل الطبيعية أو البيولوجية للسكان، وبقيت أفكاره تسيطر على الفكر السكاني وأن السكان يميلون إلى الزيادة بسرعة تفوق سرعة نمو الموارد الغذائية التي يتطلبها الوجود الإنساني. إلى أن ظهر بعض المفكرين الذين طرحا أفكاره للنقاش، فالبعض نقد والبعض أيد، ومنه سنحاول التعرّيج على بعض المفكرين الذين عاصروا أو لاحقوا الأفكار المالتوسية.

1.3.3 نظرية سادлер 1780-1835

عالم اقتصاد إنجليزي اشتغل كمصلح اجتماعي، كان يعتقد بأن القانون الطبيعي هو الذي يحكم زيادة السكان وهو ما يخالف تماما القانون الذي جاء به روبرت مالتوس، فهو يرى أن ميل الناس إلى الزيادة سوف يتوقف حتما وطبعيا كلما زاد الازدحام، وأن أعدادهم تتوقف عن الزيادة في المرحلة التي يتمتع فيها أكبر عدد ممكن من الناس بأكبر قدر ممكن من السعادة، مع تساوي جميع الأشياء الأخرى. (حمادي، 2010، صفحة 53).

وكان سادлер قد ألف كتابا في هذا الخصوص عام 1830 والمعنون بـ "قانون السكان" والذي أشار فيه إلى أن الاختلافات في القدرة على التناслед تتأثر بالسعادة والغنى، لا البؤس والفقر، فالحرمان من الترف يشجع الإنسان على التناслед، وذلك بتنمية القدرة على الإنجاب والتکاثر، وتحريك دوافعه المختلفة بهذا الخصوص، وينطبق ذلك على المجتمع قليل العدد، والذي هو في طور الانتقال (أي الانتقال من مرحلة إلى الرعي إلى الزراعة ثم من الزراعة إلى الصناعة....)، حيث يرتقي الإنسان في النهاية إلى أرقى درجات سلم الحضارة، و يصل إلى أعلى مستوياتها، حيث تظهر بوضوح درجات شديدة من تقسيم العمل والتخصص، وينجم عن

ذلك انخفاض وطأة العمل، وفجأة وشيئاً بعد شيء تصبح علاقة الإنسان بالإنتاج علاقة غير مباشرة، وتأخذ الآلة محله، ما يسهم بتحرير الكثير من الناس ويتم الاستغناء عنهم، وينحصر العمل وبالتالي في الصيغ العقلية والذهنية فقط. وهنا تعم وسائل الراحة والرفاهية، ويبدأ عدد السكان في التناقص تدريجياً حسب ما ذكره سادلر، إلى أن يقف عند نقطة محددة، والتي يبلغ عنها السكان أقصى درجات السعادة. (كرادشة، 2013، صفحة 34)

2.3.3 نظرية توماس دبلدai

توماس دبلدai كان اقتصادياً وفلاسوفياً اجتماعياً إنجليزياً، وهو معروف بمساهماته في مجال علم الاجتماع والاقتصاد. قدّم العديد من الأفكار حول تأثيرات الزيادة السكانية على المجتمع. ومن بين إسهاماته البارزة هو نقده لنظرية مالتوس حول النمو السكاني، حيث اعتقد أن الزيادة السكانية لا يجب أن تعتبر تهديداً دائمًا إذا تم إدارتها بشكل صحيح. كما ركز على ضرورة فهم العلاقة بين النمو السكاني والموارد، موضحاً أن الموارد ليست محدودة بشكل صارم كما كان يعتقد مالتوس.

دبلدai كان أيضاً من أوائل من طرحاً فكرة أن التطور الاجتماعي والتكنولوجي قد يؤدي إلى زيادة القدرة على التكيف مع الزيادة السكانية، مع التركيز على أهمية الابتكار التقني والتقدم في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية.

قسم دبلدai المجتمع إلى ثلات فئات، (اعوض، 2010، صفحة 40) الأولى شديدة الفقر ويزداد عددها بصورة كبيرة، والفئة الثانية هي فئة الأثرياء والذين ينعمون بكفاية الغذاء وقدر عالٍ من الترف والرفاهية وهذه الفئة في نقصان مستمر لأنها لا تشجع على النسل والزيادة السكانية، والفئة الأخيرة هي الطبقة المتوسطة والتي يحصل أفرادها على كفاياتهم من الغذاء ولا يعانون من الإرهاق في العمل ولا يصرفون وقتهم في الكسل، وهنا نجد نسبة التوالد بينهم ثابتة.

بناءً على تصنيفه، توصل بيلدراي إلى ما أسماه "القانون العظيم للسكان"، حيث اعتبر أن القausal بين الثراء والفقير في المجتمعات يؤثر بشكل مباشر على عدد السكان. وفقاً لهذا القانون:

1. **في المجتمعات الغنية:** إذا كان هناك وفرة من الموارد والثراء الكبير، فإن عدد السكان يتناقص بشكل طبيعي. حيث يعتبر بيلدراي أن الوفرة تؤدي إلى تقليل الحاجة لزيادة السكان بسبب توافر فرص حياة جيدة، وتحسين مستويات المعيشة، وبالتالي يقل معدل الإنجاب.

2. **في المجتمعات الفقيرة:** على العكس، فإن المجتمعات التي تعاني من الفقر وسوء التغذية تشهد تزايداً في أعداد سكانها بشكل متناسب مع مستوى الفقر. في هذه الحالات، قد يكون الفقر عاملاً يدفع السكان إلى زيادة عددهم، مما قد يؤدي إلى تداعيات سلبية على الموارد المتاحة.

3. **في حالة التوازن:** إذا تحقق التوازن بين الثراء والفقير، بمعنى أن المجتمع يملك القدرة على توفير رفاهية كافية للناس مع الحفاظ على توازن اقتصادي واجتماعي، فإن عدد السكان يبقى ثابتاً، بحيث يمكن تحقيق التوازن بين النمو السكاني والموارد المتاحة.

بهذا التصنيف، حاول بيلدراي أن يظهر كيف أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية تلعب دوراً حاسماً في تشكيل حجم السكان.

4.3.3 نظرية هيربرت سبنسر 1820-1903

فيلسوف ومحرر إنجليزي ارتكز فكره على التفسير البيولوجي من خلال أفكاره التي بلورها من خلال مؤلفه "المبادئ البيولوجية" والذي نشره عام 1901، حيث يعتقد أن:

- الغذاء يزيد من القدرة على التناول، وأن الطبيعة هي التي تتحكم في زيادة عدد السكان وليس إرادة الفرد، ويرى أن الطبيعة تضعف اهتمام الفرد بالتناول بينما يوجه جهده إلى تخصيص مزيد من الوقت والجهد في التنمية الشخصية والعلمية والاقتصادية. حيث دعم أفكاره

النظرية بملحوظاته أن السيدات التي تستغلن في مهن فكرية عادة ما تتصنف بالتنازل الضعيف، على الرغم من انتماء البعض منها إلى طبقات عليا حيث الغذاء الصحي والرعاية الصحية، غير أنهن يبذلن جهداً ذهنياً، ويعجزن عن إرضاع أطفالهم ورعايتهم ومدتهم بالغذاء الطبيعي. واستخلص سبنسر هنا ومن خلال ملاحظاته أن هناك علاقة عكسية بين المجهود الذي يبذله الفرد لتأكيد ذاته وجهه في الانسال وتنبأ بالانفجار الديموغرافي مادام الإنسان ينشد الرقي ويبذل جهوداً كبيرة لبلوغ هذا الهدف. (عبدالجود، 2009، صفحة 16)

يُظهر هذا المفهوم العلاقة المعقّدة بين الجهد الشخصي والتكاثر من جهة، وتأثير الغذاء والموارد على النمو السكاني من جهة أخرى. عندما يركز الإنسان على تقدمه الشخصي، خاصة في مجالات العمل والتعليم، يتراجع اهتمامه بالتكاثر، لاسيما بالنسبة للنساء اللواتي يواجهن تحديات جسدية ونفسية في تخصيص الوقت والطاقة للتكاثر ورعاية الأطفال. هذا يوضح أن التقدم الشخصي يمكن أن يتطلب تنازلات في المدى الطويل بالنسبة لزيادة عدد السكان.

من جهة أخرى، فإن زيادة الغذاء تعدّ محفزاً رئيسياً على الزيادة في التنازل، حيث أن تحسن مستوى المعيشة يؤدي إلى تحسين الصحة العامة ويزيد من قدرة الأفراد على إنجاب الأطفال. هذا يرتبط بالقدرة على تلبية احتياجات الأسرة وتوفير بيئة مستقرة وداعمة للأطفال.

وعلى مستوى أوسع، يعتبر البعض أن الزيادة السكانية هي أساس تقدم الشعوب ورقيتها. حيث إن زيادة عدد السكان تحفز الإنسان على البحث عن استغلال الموارد المتاحة بطريقة أكثر فعالية، مما يؤدي إلى تطور المجتمعات واكتشاف حلول مبتكرة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية. وهذا يعكس رؤية تفاؤلية ترى أن النمو السكاني يعزز تقدم الأمم ويرفع من مستوى حياتها.

وقد هاجم الفيلسوف الانجليزي هيربرت سبنسر مواطنه توماس دبليو دي حول الأفكار التي جاء بها، ونقد قانونه الحقيقي ورأى أنه يعكس الحقيقة تماماً، وأن حجته واهية وبياناته التي اعتمد عليها خاطئة، حيث اعتبر أن الغذاء الجيد يزيد من القدرة على التناول ولا ينقص منه، وأشار إلى أن حياة الكثير من المخلوقات تبدأ في الوقت الذي يكون فيه الدفء كبير مما يساعد على وجود وفرة غذائية كبيرة، وبناء عليه استنتج أن الرخاء يؤدي إلى تزايد السكان. (عوض، 2010، صفحة 41)

5.3.3 نظرية كواردوجيني

مفكر اجتماع إيطالي، اهتم بدراسة السكان وتغيراتهم باعتبارها مؤشراً للتطور والتغيير، حيث عرض أهم القضايا النظرية التي تعالج نمو السكان في كتابه "أثر السكان في تطور المجتمع" والذي نشره سنة 1912. وقد انحصرت هذه الدراسة النظرية في تحليل العلاقة بين السكان والتطور أو التغير الطارئ على بناء المجتمع، خاصة من النواحي: البيولوجية والmorphولوجية، البنائية، الاقتصادية والثقافية. وكذلك حول أثر زيادة السكان في وقوع الأزمات الاجتماعية في نطاق معين. (كرادشة، 2013، صفحة 35).

كما درس تأثير التغيرات السكانية على تطور المجتمعات وتطور الشعوب بوجه عام، فشبه مراحل نمو السكان بدورة حياة الإنسان: من ولادة وطفولة وشباب ورشد ثمشيخوخة فوفاة، فقد ذكر بأن سكان منطقة ما ينمون في المرحلة الأولى بسرعة ثم تأتي مرحلة الاستقرار وبعدها الانقضاض والزوال. (حمدادي، 2010، صفحة 54)

حسب كواردوجيني فإن المجتمع يمر بثلاث مراحل تطورية وهي: (كرادشة، 2013، صفحة 36)

أولاً: مرحلة النشأة والتكون

يتميز السكان في هذه المرحلة بما يلي:

- ✓ معدل خصوبة مرتفع وزيادة نمو سكاني سريع.
- ✓ اختفاء الفوارق الطبقية ما بين السكان، كالتي كانت موجودة في المجتمعات القديمة مثل: "طروادة، أثينا، إسبارطة"، وحتى المجتمعات الحديثة التي تكونت عن طريق الهجرة كأمريكا، أستراليا، كندا، نيوزيلندا...، حيث أخذت الزيادة السكانية تعكس على المجتمع ويساهم بها تباين في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، واختلاف في الطبقات الاجتماعية بين السكان.

ثانياً: مرحلة التقدم والازدهار

كما أشرنا سابقاً فإنه لكل مرحلة من المراحل مجموعة من الميزات تالتى تفرد كل مرحلة عن أخرى، وفي هذه المرحلة سنحدد مجموعة من الميزات على النحو التالي:

- ✓ يبدأ المجتمع هنا بالاستقرار، حيث يبدأ نشاطه بالزراعة.
- ✓ نسبة الخصوبة أقل من المرحلة الأولى، حيث يدخل الأطفال في طور الشباب، ويدخل الشباب في طور العجزة، ويعزو جيني السبب في انخفاض الخصوبة من جيل لآخر إلى الرقي الاجتماعي، لأن الجيل الأكثر حداثة ورقياً، أكثر سعياً وراء تحقيق الذات، وهم أكثر ميلاً للحرك الاجتماعي من الأجيال السابقة له.
- ✓ النساء أكثر حداثة، ولديهن استقرار نتيجة التطور.
- ✓ تخفف الطبقات الصاعدة إلى السلم الاجتماعي من تناسلها من أجل تحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية.

النظريات السكانية

✓ تتسم هذه المرحلة بفقدان المجتمع لأصلاح عناصره بسبب الهجرة والحروب التوسعية والتي تعود مخلفاته على الشباب أكثر من غيرهم، لأنهم الأكثر حماس وتحملاً في سبيل أوطانهم، فيقل بذلك عدد السكان. كما يترتب على نقص عدد السكان انبعاث اقتصادي وارتفاع في مستوى المعيشة، وتعزز الرفاهية وتزدهر الصناعة، وتتمدد المدن وتكبر وتزدهر التجارة، ضف إليها ازدهار الفنون بمختلف أنواعها (الموسيقى، الشعر... الخ)، ويصبح بذلك المجتمع أكثر ديموقратية ورفاهية.

ثالثاً: مرحلة الاضمحلال والفناء

تعتبر مرحلة انهيار الدولة وزوالها والتي تتميز بمجموعة من الخصائص كذلك:

- ✓ إهمال الأراضي الزراعية نتيجة لنقص الأيدي العاملة، وهذا ما يسبب تدهوراً لحالة الفلاحين والمزارعين وبالتالي تدني أحوالهم الاقتصادية والمادية.
- ✓ أما في المدن فيقل الطلب على الصناعات، مقابل زيادة في الاستهلاك ما يولد أزمات اقتصادية.
- ✓ تزداد حدة التعارض بين الطبقات العمالية والطبقات العليا في المدن، مما يؤدي إلى ظهور الصراع الطبقي.
- ✓ هنا تتدخل الدولة من أجل حماية نفسها وإنقاذ ما يمكن تلافيه وذلك بفرض الضرائب الإضافية، وتشديد الرقابة على الحياة الاقتصادية.
- ✓ تزداد حالة المجتمع سوءاً واضمحلالاً، ما يعجل بفنائه وزواله.

ويذكر في الأخير أن نظرية **كواردوجيني** في علم السكان لم تتحقق أي صدى عالمي، خصوصاً أن الأفكار التي جاء بها لا تمت للواقع بأي صلة، وأنها لم تسجل في أي قطر من العالم.

المحاضرة 09: النظريات الاجتماعية

تمهيد

شهدت أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين العديد من النظريات ذات الطابع الاجتماعي لتقسيم القضايا السكانية، خصوصاً النمو والكثافة وعلاقتها بتطور المجتمعات البشرية. حيث ترى أن الشعوب ومن خلال الزيادة العددية وكثافة التوزيع والانتشار تشهد تطوراً كبيراً خصوصاً في ظل التنوع والاختلاف والذي من أهم أسبابه تقسيم العمل.

ولعل أهم النظريات التي لاقت رواجاً واستحساناً كبيرين في تلك الفترة تلك التي جاء بها العلامة الفرنسي أميل دوركايم، والأمريكي كنجزلي ديفيز إضافةً إلى نظرية التحول الديموغرافي والتي لاقت صدىً كبيراً في كل أرجاء المعمورة.

1.2.3 نظرية أميل دوركايم

عالم اجتماع وفيلسوف فرنسي، لديه الكثير من الالسهامات المتعلقة بالبناء الاجتماعي والسكان، خصوصاً فيما يتعلق بالتضامن والتكافل الاجتماعي وتقسيم العمل.

إسهامات دوركايم في علم السكان تتمثل في تقديم رؤية مبدعة حول العلاقة بين النمو السكاني وتقسيم العمل، حيث أشار إلى أن الزيادة السكانية، وخاصة في المجتمعات ذات الكثافة السكانية المرتفعة، قد تؤدي إلى صراع وتنافس شديد حول الموارد والفرص الاقتصادية. وفي حالات معينة، عندما يتنافس الأفراد على نفس الوظائف أو الأنشطة مثل بيع الخضار أو النجارة، تتعقد الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ويعود ذلك إلى توترات وصراعات.

لكن دوركايم قدم حلًّا لهذه الأزمة من خلال فكرة تقسيم العمل، حيث دعا إلى ضرورة تنويع المهن وتوزيعها بين الأفراد بشكل منظم، بحيث يخفف من حدة التنافس ويعزز التماسك الاجتماعي. ويعتمد هذا التوزيع على خلق تفاوت واختلاف في الأدوار والوظائف بين الأفراد،

ما يسهم في ظهور نوعين من التضامن الاجتماعي: التضامن الميكانيكي في المجتمعات التقليدية، حيث يكون التكافل ناتجاً عن التشابه في المهام وال العلاقات، والتضامن العضوي في المجتمعات الحديثة والمتطرفة، حيث تساهم التخصصات المختلفة في بناء شبكة متربطة من الاعتماد المتبادل بين الأفراد.

تؤكد أفكار دوركايم على أن زيادة الكثافة السكانية يمكن أن تكون فرصة لتطوير المجتمع، بشرط أن يتم توزيع العمل بشكل يحقق التوازن والتماسك الاجتماعي، ويعزز من استقرار الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وبالتالي فإن جل أفكار دروكايم ربطت بين الزيادة السكانية وتنوع وتنوع المهن والمهارات وبالتالي الزيادة في تطور المجتمعات، وهذا ما لا يوجد في المجتمعات قليلة السكان.

وفي هذا الصدد نجد مواطنه مارسيل موس وهو من أتباعه ومؤيديه، والذي قام بدراسة على قبائل الإسكيمو، بين فيها اختلاف أنماط المعيشة باختلاف الأوضاع الديموغرافية، حيث في فصل الشتاء نجد السكان يتجمعون في بيوتا مستطيلة كبيرة الحجم (تجمع العديد من الأسر في بيت واحد)، عكس فصل الصيف الذي يتفرقون فيه، حيث تسكن كل أسرة لوحدها. وبهذا تكون كثافة السكان شديدة في فصل الشتاء عكس فصل الصيف، هذا الاختلاف يتبعه اختلاف وتباعد في حياتهم الاجتماعية كلها. نظام الأسرة والثروة.....الخ. فالنشاط الاجتماعي والحركية والعبادات تزيد في فصل الشتاء عنها في فصل الصيف. (عمر، 2014، صفحة 118).

3.2.3 نظرية كنجزلي ديفيز

عالم اجتماع أمريكي، تناول العديد من المواضيع ذات الصلة بالسكان، وأبدى رأيه في العديد من القضايا الديموغرافية في عدة مقالات ومؤلفات.

يعد ديفيز من علماء الاجتماع الذين أعطوا اهتماماً كبيراً لموضوع السكان واتَّسَعَ عن النظريات التي سبق مناقشتها في رفضه لتقسيم التغيير الاجتماعي والتغيرات السكانية بإرجاعها إلى عامل واحد سواءً كان اقتصادياً أو ثقافياً أو بيولوجياً، وينظر ديفيز إلى المجتمع على أنه يميل إلى التوازن الاجتماعي، ولكن ليس توازن بين عدد السكان والموارد المتاحة كما زعم مالتوس، وإنما توازناً بين عدد السكان ومتطلبات البناء الاجتماعي. ويقصد هنا بمتطلبات البناء الاجتماعي الموارد التي يجب توفرها لتحقيق الأهداف الدينية والتربيوية والفنية والترفيهية والسياسية والتي يرمي إليها المجتمع.

(عبدالجود، 2009، صفحة 18)

وإذا اخْتَلَ توازن المجتمع سواءً نتيجة زيادة عدد السكان أو بسبب الإخلال بمتطلبات البناء الاجتماعي، فإن السكان يميلون إلى التكيف مع هذه الظروف من خلال استجابات متنوعة مثل تأخير سن الزواج أو اللجوء إلى الإجهاض أو إلى تنظيم الأسرة وهو بذلك يتحقق مع ما جاء به كارساندرز في الاعتقاد بإرادة الأفراد التحكم في حجم السكان. حيث ذكر كارساندرز أن الإنسان اضطر إلى ابتكار أساليب عديدة مثل الإجهاض وعزل النساء من أجل الزيادة المفرطة في عددهم.

(عبدالجود، 2009، صفحة 18)

ويمكن تلخيص أهم ما جاء في نظريته على النحو التالي: (كرادشة، 2013، صفحة 38)

✓ رفضه التام للنظريات التي فسرت التغيير الاجتماعي بالاعتماد على متغير واحد.

- ✓ عارض الأفكار التي أخضعت التحكم في الخصوبة لعامل اقتصادي بحث (قلة الموارد)، أو التي تعتمد على العامل الثقافي لوحده.
- ✓ أعطى التفسيرات ذات العامل الواحد صفة التهرب من التفسيرات المركبة والمعقدة، ورأى أنه لفهم التغيرات الحاصلة على مستوى الزيادة السكانية، لا بد من النظر إلى المجتمع على أنه يميل نحو التوازن الاجتماعي، والذي يتأثر بدوره (التوازن الاجتماعي) لعدة مؤثرات داخلية وخارجية، تهدد توازنه وفي المقابل هناك قوى اجتماعية أخرى تعمل على إعادة التوازن للمجتمع.
- ✓ يميل السكان في حالة اختلال توازن المجتمع إلى التغيرات الطارئة والتكيف مع ظروفهم الجديدة من خلال عدة استجابات، كأن يلجؤوا مثلاً لتأخير سن الزواج، الاجهاض،...الخ.
- ✓ حالو تطبيق محتوى نظريته على التطورات السكانية التي حدثت في الدول المتقدمة، حيث يرى أن السبب الحقيقي الذي أدى إلى انخفاض معدلات المواليد، هو الإمكانيات المادية المتوفرة للأفراد بغية الاستفادة من الرفاهية المتزايدة، ومن الفرص الحياتية الجديدة. والتي دفعت بارتفاع تكاليف التنشئة الاجتماعية كالتعليم مثلاً، كما أدت إلى زيادة الاهتمام بعنصر النوع على حساب الكم عند الإنجاب.

المحاضرة 10: النظريات الاقتصادية

تمهيد

هناك العديد من الاقتصاديون الذين اهتموا بالمسائل الديموغرافية ليس من منظور اجتماعي أو بيولوجي أو صحي، وإنما لمعالجة مشكلات اقتصادية بوضع القوانين والقواعد التي تحكم فيها مع الأخذ بعين الاعتبار أهم مكون لها ألا وهو العنصر البشري. وبالتالي لا يمكن معالجة أي مشكلة اقتصادية بمنأى عن السكان.

وفي مايلي عرض لأهم المنظرين الاقتصاديين الذين عالجوا المسائل الاقتصادية وربطها بالعنصر البشري.

✓ نظرية كارل ماركس 1818-1883

فيلسوف وعالم اقتصاد ألماني اشتهر بأفكاره الاشتراكية ونبذه للأنظمة الرأسمالية، وعلى الرغم من مرور أكثر من قرن على وفاته إلا أن أفكاره لا تزال تثير الجدل وتلقى القبول والاهتمام لدى الكثير من المهتمين بالدراسات السوسيولوجية والفلسفية وحتى السياسية.

عندما توفي روبرت مالتوس كان كارل ماركس صبياً يافعاً، وكانت المالتوسية أندلاع تهيمن على الفكر السكاني الأوروبي، حيث لم يسلم ماركس بفكرة أن قانون واحد يحكم السكان لكل الأمكنة والأزمنة، بغض النظر عن طبيعة التنظيم الاجتماعي. حيث لم يكن لماركس مؤلفاً خاصاً يتعلق بالسكان وإنما نبعت أفكاره من نظريته العامة والتي ترى في النظام الاشتراكي العلاج الوحيد لجميع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعانيها الأفراد، وأنه من الممكن معالجة الآثار السلبية المفترضة للكثافة السكانية من خلال إعادة تنظيم المجتمع وخاصة من خلال سيطرة الطبقة العاملة على وسائل الإنتاج، ويركز فكر ماركس على تحليل العلاقة بين

ظروف الحياة المادية وأنماط الفكر وهي العلاقة التي تقوم على مبدأ متتطور ومتغير أثناء تطور المجتمع عبر التاريخ. (عبدالجود، 2009، صفحة 15)

ولعل أهم الأفكار التي جاء بها ماركس حول السكان تلك التي تضمنها مؤلفه "رأس المال" الذي نشر عام 1929، ويمكن ايجازها على النحو التالي: (أكادشة، 2013، صفحة 41)

- ✓ يعتقد بأن المجتمع يمر بعدة مراحل متباعدة في تغييره، بناء على تغير الانتاج والنظام الاقتصادي.
- ✓ افترض أن تزايد السكان يرتبط بمعدل التشغيل في النظام الاقتصادي السائد.
- ✓ لقي ماركس ما يدعم افتراضاته بناء على دراسته للنظام الرأسمالي، حيث لاحظ وجود فائض سكاني نتيجة لمعدل التشغيل المتناقص، واختصار النفقات وتراكم رأس المال.
- ✓ بناء على دراساته توقع عدم وجود فائض سكاني في النظام الاشتراكي نتيجة للتشغيل الكامل والمتوزن بين رأس المال والعمال.
- ✓ وصل من خلال تحليلاته وافتراضاته أنه لا يوجد قانون ثابت يحكم السكان، وإنما لكل مرحلة من مراحل تطوره قانون خاص بها ينطبق عليها لوحدها، كما وصل إلى وجود قانون واحد للسكان لا يتحقق إلا في النبات والحيوان، شريطة عدم تدخل الإنسان في عملية التكاثر.
- ✓ يعتقد أن مشكلة التزايد السكاني ستحل وستتلاشى نتيجة لتطور المجتمع ووصوله لمرحلة الإنتاج الاشتراكي.
- ✓ نفى إرجاع الفقر والبؤس إلى عوامل بيولوجية، وإنما هما نتاج للنظام الاقتصادي الفاشل والذي عجز عن تشغيل أفراد المجتمع تشغيلًا كاملاً.

2.4.3 نظرية آدم سميث 1723-1790

من أشهر الاقتصاديين وال فلاسفة الاسكتلنديين الذين ذاع صيتهم في القرن الثامن عشر، خصوصاً عندما ربط مسألة العرض والطلب بالسكان في مؤلفه "قانون العرض والطلب" والذي أراد من خلاله خلق التوازن في المجتمعات، خصوصاً المنتجة منها. كما خلص إلى العديد من النتائج والتي بناها على أساس العرض والطلب، كقلة السكان وزيادة الدخل الفردي وبالتالي ارتفاع حالات الزواج والعكس.

فحسب آدم سميث فإنه في حالة تراجع عدد السكان فإن الأجور ستترتفع، وحتماً سيؤدي ذلك إلى الإقدام بكثرة على الزواج، والذي بدوره يؤدي إلى الزيادة في الإنجاب وتحقيق التوازن السكاني من جديد. أما في حالة الانهيار الاقتصادي وتراجع فرص العمل، فيقل الإقبال على الزواج وعلى إثره تنخفض معدلات الإنجاب. ويستمر الحال هكذا إلى أن تتيح الظروف العودة إلى حالة التوازن الاجتماعي. حسبه فإن تحسن الأوضاع الاقتصادية يؤدي إلى ارتفاع عروض العمل أكثر من الطلب عليها وبالتالي ارتفاع في الأجور وتحسين المستوى المعيشي. (عميرة، 2014،

صفحة 113)

لكن هذه الأفكار والنظرية في مجلها لم تلقي استحسان الأوروبيون نظراً لقصور فيها وعدم مسايرتها للواقع آنذاك وحتى بعده بفترات طويلة، حيث ورغم انخفاض معدلات الإنجاب بوتيرة كبيرة في المجتمع الأوروبي إلى أن الاقتصاد تقدم بشكل كبير وملحوظ وهذا عكس ما طرحة آدم سميث.

3.4.3 نظرية كارساندرز

ارتبط هذا الاسم الانجليزي في علم السكان بنظرية الحجم الأمثل للسكان، فهو عكس مالتوس تمام حيث يرى أن السكان يتزايدون بمعدلات تتناسب مع مواردهم المتاحة، فركز جل أفكاره على الحجم الأمثل والذي بموجبه يسعى الإنسان دائمًا أن يصل بحجمه إلى هذا الحد، فمن وجهة النمو السكاني يخضع لسيطرة الإنسان فهو المتحكم فيه بناء على ما يستطيع تلبية رغباته من أجل العيش الكريم واللائق.

فكارساندرز يرى أن هناك علاقة عضوية وثيقة بين الموارد الطبيعية المتاحة في المجتمع وحجم السكان وكيفية الاستفادة المثلث من هذه الموارد من أجل الانتاج، وبهذا تتحقق فكرة الربط بين الحجم الأنساب والاستفادة المثلث من الموارد المتاحة في رفع المستويات المعيشية للأفراد.

(عميرة، 2014، صفحة 102)

ونجد كارساندرز قد استخدم في نظريته عن الحجم الأمثل للسكان مقياساً خاصاً به وهو متوسط الدخل الفردي، فإذا كان دخل الفرد آخذاً في الزيادة فهذا مؤشر على قلة السكان في هذا المجتمع، أما إذا كان الدخل الفردي متدنياً أو في الهبوط فإن عدد السكان يكون زائداً عن المستوى المطلوب. (عبدالجود، 2009، صفحة 18)

مفاد هذه النظرية أن الإنسان هو الوحيد القادر على التحكم في حجمه، والذي لا بد عليه أن يناضل دوماً من أجل الوصول إلى الحد الأمثل لعده، والذي بدوره يتيح له الحصول على أعلى متوسط دخل سواء كان مجتمعاً زراعياً أو صناعياً، مع مراعاة المؤثرات الخارجية كالبيئة والطبيعة وكذا عادات وتقاليد الناس ونمط معيشتهم.

رغم كل ما قدمه كارساندرز إلى علم السكان من أفكار، فإنه تعرض لمجموعة من الانتقادات، خصوصا تلك التي تتعلق بالتطور التكنولوجي ومدى تأثيره على الموارد والتي تتغير بفعل الظروف والزمان، وتركيزه على الجانب статистي فقط.

كما يطلق على هذه النظرية على أنه أحادية الطرح، لأن كل أفكارها ارتبطت بعامل الثروة والموارد فقط دون التطرق إلى العوامل الأخرى كالاجتماعية والطبيعية... الخ.

4.4.3 نظرية الكلفة (كراشة، 2013، صفحة 46)

من أهم روادها العالم demographer لينستاين الذي يرى أن أفراد المجتمع يتصرفون بحكمة وعقلانية بخصوص سلوكهم الإيجابي، وأن الناس عادة ما يطبقون حساباتهم الأولية بخصوص تحديد عدد الأولاد المرغوب بهم، وهذه الحسابات الأولية هي حسابات موجهة بشكل مباشر نحو تحقيق الرضا والمنفعة المستمدة من إنجاب طفل إضافي، وكذلك نحو حسابات التكلفة الناجمة عن إنجاب أطفال آخرين.

وبشكل عام فقد أشار لينستاين إلى أن هناك ثلاثة منافع مستمدة من إنجاب الطفل الإضافي، وهي:

- ✓ **منفعة نفسية:** حيث أن الطفل الإضافي مصدر سرور لوالديه.
- ✓ **منفعة اقتصادية:** حيث يعد إنجاب الأطفال وجودهم في الأسرة عامل إنتاج ومصدر دخل جديد، فكل طفل جديد يعني ساعدا جديدا يضاف إلى قوة العمل في الأسرة.
- ✓ **منفعة متوقعة من الأبناء:** كخدمه الوالدين عندشيخوختهم أو حالة مرضهم بمعنى آخر نظرة الآباء للأبناء على أنهم الضمان عند تقدمهم بالسن.

كما أشار لينستاين إلى وجود نوعين من التكلفة للطفل الإضافي:

- ✓ **كلفة مباشرة:** يمكن حسابها من خلال النفقات المادية المستمرة لإعالة الأطفال، إلى أن يبلغوا مرحله القدرة على إعالة أنفسهم.
- ✓ **كلفة غير مباشرة:** تحسب من خلال إضاعة فرص العمل على المرأة في حال إنجاب الأطفال، من خلال المنافسة على وقتها، واستهلاك أغلب مجدهدها وقدراتها على الإنتاج حيث أن إنجاب الأطفال من شأنه أن يضع المرأة أمام خيارات لا ثالث لها: إما البقاء بسوق العمل وبالتالي تخفيض عدد الأطفال المقرر إنجابهم، أو ترك العمل وبالتالي إنجاب العدد المرغوب فيه من الأطفال.

المحور الرابع: أهم الظواهر الديموغرافية

المحاضرة الحادية عشر: مفهوم الظاهرة الديموغرافية، الخصوبية، الوفيات

المحاضرة الثانية عشر: ظاهري الزواج والطلاق

المحاضرة الثالثة عشر: ظاهرة الهجرة

المحاضرة الرابعة عشر والخامسة عشر: النمو الديموغرافي

المحاضرة 11: مفهوم الظاهرة الديموغرافية، الخصوبية، الوفيات

أولاً: مفهوم الظاهرة الديموغرافية

الظاهرة الديموغرافية هي مجموعة من الخصائص والسمات التي تميز السكان في منطقة معينة أو مجتمع معين خلال فترة زمنية محددة، وتُعد محط اهتمام علم السكان (الديموغرافيا). تشمل هذه الظاهرة جميع الجوانب المتعلقة بالسكان، مثل الحجم والتوزيع الجغرافي والكثافة السكانية والتركيب العمري والنوعي (الجنس)، إلى جانب الظواهر المرتبطة بالنمو السكاني، كالولادات، والوفيات، والهجرة.

ثانياً: الخصوبية

1. مفهومها

تعرف الخصوبية على أنها القدرة الفعلية على الإنجاب، فكل امرأة بإمكانها الإنجاب (15-49 سنة) هي امرأة خصبة. حيث عرفها عاطف غيث على أنها "المعدل الفعلى للمواليد، كما أنه يشير إلى القدرة على التوالد وتلك الفترة تتحصر بين الخامسة عشر والتاسعة والأربعين سنة" (غيث، 1999، ص 189) وهناك عدة أنواع للخصوبية (فعلية، طبيعية، تفضيلية) الفعلية تقامس بعدد الأبناء المولودين أحياء، أما الطبيعية فمقاييسها هو المقدرة الفيزيولوجية على الحمل والإنجاب، أما التفضيلية فهي عدد الأطفال الذي يرغب الزوجان بإنجابهم.

2. العوامل التي تتحكم فيها

السن: يعد السن من العوامل الرئيسية المؤثرة في الخصوبية، حيث تختلف تأثيراته بين النساء والرجال. لدى النساء، تبلغ الخصوبية ذروتها في العشرينات والثلاثينات من العمر، حيث تكون جودة البويلضات والدورة الشهرية في أفضل حالاتها، بينما يبدأ التراجع تدريجياً بعد سن 30،

أهم الظواهر الديموغرافية

ويصبح أكثر وضوحاً بعد سن 35 ويصل إلى انقطاع الطمث في الخمسينات. أما لدى الرجال، فتظل الخصوبة جيدة حتى الأربعينات، إلا أن جودة الحيوانات المنوية تبدأ في التدهور بعد سن 40، مما يقلل من احتمالات الحمل. بشكل عام، يؤثر التقدم في العمر سلباً على الخصوبة، حيث يزداد التحدي في الحمل مع تقدم السن بسبب انخفاض جودة الخلايا التناسلية وزيادة احتمالية الأمراض المرتبطة بالعمر.

عمل المرأة: يؤثر عمل المرأة على الخصوبة بطرق متعددة، ويمكن أن يكون له تأثير إيجابي أو سلبي حسب الظروف الفردية. من الناحية الإيجابية، قد يسهم تحسين مستوى التعليم والعمل في تأخير سن الإنجاب، مما يمنح المرأة فرصة لتحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي قبل اتخاذ قرار الإنجاب. ولكن من الناحية السلبية، قد يؤدي العمل المتطلب إلى زيادة مستويات التوتر والإجهاد، مما قد يؤثر سلباً على هرمونات الجسم ويقلل من الخصوبة. كما أن الأوقات الطويلة التي تقضيها المرأة في العمل قد تؤثر على نمط حياتها، بما في ذلك قلة النوم وسوء التغذية، مما ينعكس على صحتها الإيجابية. علاوة على ذلك، قد يؤثر العمل في بيئة غير مرنة أو في وظائف متطلبة بدنياً على القدرة على الحمل، خاصة إذا كانت المرأة في سن متقدمة أو تواجه صعوبة في التوفيق بين العمل وتخصيص وقت للراحة والعناية الذاتية.

المستوى الثقافي والاجتماعي: يؤثر المستوى الثقافي والاجتماعي على الخصوبة بطرق متعددة ومعقدة. من الناحية الثقافية، تساهم المعتقدات والقيم المجتمعية في تشكيل قرارات الأفراد حول الإنجاب. على سبيل المثال، في بعض الثقافات قد يُنظر إلى الإنجاب المبكر والعدد الكبير من الأطفال كجزء من الهوية الاجتماعية أو كأمر مرغوب فيه، بينما في ثقافات أخرى قد تشجع النساء على تأجيل الإنجاب لأسباب تعليمية أو مهنية.

من ناحية أخرى، يرتبط المستوى الاجتماعي الاقتصادي مباشرة بالقدرة على تحمل تكاليف الأطفال، حيث أن الأسر ذات الدخل المرتفع قد تختار تقليل عدد الأطفال بسبب تكاليف التعليم

والرعاية الصحية المرتفعة، بينما في الأسر ذات الدخل المنخفض قد يكون للإنجاب دور اقتصادي (مثل مساعدة الأسرة في الأعمال الزراعية أو التجارية).

أيضاً، المستوى التعليمي يعد من العوامل المهمة؛ فالنساء اللواتي يحصلن على تعليم أعلى غالباً ما يجعلن الإنجاب لأسباب مهنية أو تعليمية، مما يؤدي إلى انخفاض في معدلات الخصوبة. بينما في المجتمعات التي تعاني من انخفاض في مستوى التعليم قد يكون هناك نقص في الوعي بشأن تنظيم الأسرة، مما يؤدي إلى مستويات أعلى من الخصوبة.

بالتالي، يمكن القول أن الثقافة، والتعليم، والوضع الاجتماعي الاقتصادي تؤثر بشكل كبير في قرارات الإنجاب وسلوكيات الخصوبة في المجتمعات المختلفة.

ثالثاً: الوفيات

1. مفهومها:

يمكن تعريفها على أنه انتهاء فترة الحياة، وبالتالي توقف أجهزة الجسم عن العمل، ولها العديد من الأسباب يمكن تناولها على النحو التالي:

✓ **الأمراض:** تشكل الأمراض أكثر العوامل تأثيراً على النمو الديموغرافي، حيث يلقى معظم الناس حتفهم بسبب المرض، سواء كان هذا المرض بيولوجي طبيعي (القلب، السكر، السرطان...الخ)، أو معدني (ملاريا، كوليريا، كورونا....ال)، أو اجتماعي والتي يسميهما البعض بأمراض الفقراء (السل، فقر الدم...).

✓ **الفقر:** توجد علاقة ارتباطية بين حالات الوفاة والفقر، حيث يؤثر الفقر كثيراً على أمد العمر.

- ✓ **الحروب:** من العوامل المباشرة على النمو الديموغرافي، حيث تساهم بشكل فعال وآني على عدد السكان.
- ✓ **الكوارث الطبيعية:** والمتمثلة أساساً في الزلازل والبراكين...، وخير دليل ما حصل في الفترة الأخيرة في سوريا وتركيا، حيث لقي الآلاف من الناس حتفهم بسبب الزلزال الذي ضرب البلدين.
- ✓ **حوادث المرور:** هي كذلك لها حصة الأسد في حصد وذهق الأرواح، إذ أصبحت من أكثر العوامل تأثيراً على معدلات الوفيات بسبب تزايدها وتفاقمها وانتشارها.

المحاضرة 12: ظاهري الزواج والطلاق

أولاً: الزواج

1. مفهومه

عقد يبرم بين الرجل والمرأة أو من يمثلاهما، يباح بمقتضاه لكل من الرجل والمرأة الاستمتاع بالآخر على الوجه المشروع، وهو ما تقضي به الفطرة المستقيمة، وتترتب عليه حقوق وواجبات لكل من طرفيه، وتنشأ عنه تبعات لما يكون بين الزوجين من نسل وما يتصل بهما بقراية أو مصاورة. (شعبان، 1964، ص 9)

بالنالي، فإن الزواج بمعناه الواسع يُعتبر عقداً اجتماعياً وقانونياً بين رجل وامرأة، يتم بموجب اتفاق بين الطرفين مع الالتزام بالحقوق والواجبات التي يفرضها هذا الرابط. ويتطلب هذا العقد استمراريته وشرعنته، أي أن يتم تحت شروط قانونية ودينية محددة، بحيث يلتزم الزوجان بتكوين حياة مشتركة قائمة على التعاون والاحترام المتبادل. الزواج في هذا السياق لا يقتصر فقط على العلاقة الزوجية، بل يمتد ليشمل أيضاً المسؤوليات الاجتماعية، الاقتصادية، والإنجابية، مما يساهم في بناء الأسرة والمجتمع بشكل عام.

2. شروطه

- ✓ **المشروعية:** يقصد بها أن يتم هذا العقد وفق الشرعية القانونية والدينية.
- ✓ **الاستمرارية:** وهي أن ينوي الطرفان الاستمرار في هذه العلاقة حتى نهاية العمر، أي لا تحدد بمدة زمنية معينة.

3. أنواعه

1.3 الزواج الحلال: هو الزواج المشروع والمعترف به شرعاً، والذي يتم وفق الضوابط والأحكام الإسلامية، مع استيفاء جميع الشروط والأركان التي حددها الشرع والقانون. ومن أهم أركانه الإيجاب والقبول، وحضور الولي، وتوافر الشهود العدول، بالإضافة إلى تحديد المهر. ويهدف الزواج الحلال إلى تأسيس أسرة على أساس من المودة والرحمة والاستقرار، بما يتماشى مع القيم الأخلاقية والدينية.

2.3 زواج المتعة: هو عقد زواج شرعي يستوفي جميع الأركان والشروط المحددة في الشريعة الإسلامية، إلا أن الزوج يدخل فيه مع إضمار نية الطلاق بعد مدة زمنية معينة. هذه النية تكون خاصة بالزوج.

3.3 زواج العرفي: هو زواج بعد بين طرفين بإيجاب وقبول وشهادة وشهاده من غير تسجيل في الوثائق الرسمية لدى المحاكم الشرعية. (الزحيلي، 2007، ص 196)

4.3 زواج المسيار: زواج يذهب فيه الرجل إلى بيت المرأة ويقع عليها الإنفاق، ولا تنتقل هي للعيش معه ولا ينفق عليها، في الغالب تكون الزوجة الثانية. (القرضاوي، 1999، ص 09)

5.3 زواج الشغاف: هو نوع من الزواج يقوم على تبادل رجلين الزواج من أخت أو ابنة أو قريبة أحدهما الآخر، دون دفع مهر لكل منهما. بمعنى أن كل طرف يجعل المرأة التي تحت ولابته مهراً للطرف الآخر.

ثانياً: الطلاق

1. مفهومه

إجراء قانوني يسمح بإنهاء العلاقة الزوجية بين الطرفين. يحدث الطلاق بناءً على رغبة أحد الزوجين أو كليهما، ويُخضع في العديد من الدول لشروط وقوانين تتعلق بالأسباب المبررة لإنهاء الزواج، مثل الخيانة، عدم التوافق، أو الإساءة. قد يتضمن الطلاق أيضاً إجراءات قانونية تتعلق بحضانة الأطفال وتقسيم الممتلكات، ويهدف إلى إعادة الطرفين إلى حالة من الاستقلالية القانونية والاجتماعية بعد التفكك.

2. أنواعه

1.2. الطلاق السنوي: هو الواقع على الوجه الذي ندب إليه الشرع وهو أن يكون طلاقة واحدة وفي طهر لم يمسها فيه وهو طلاق شرعي. (دار العلوم، 2001، ص 45)

2.2. الطلاق البدعي: هو الطلاق الذي يقع خلافاً لما أمر به الشرع، حيث يطلق الزوج زوجته في حالي الحيض أو النفاس، أو في طهر جامعها فيه. وقد تُهبي عن هذا النوع من الطلاق لأنّه يُخلف ضرراً على الزوجة ويطيل عدتها، مما ينافي الحكمة من تنظيم الطلاق في الإسلام، وهو تحقيق العدالة والرفق بالطرفين.

3.2. الطلاق الرجعي: هو الذي يملك الزوج بعد إيقاعه للطلاق إرجاعه زوجته وهي لا زالت في عدتها من غير حاجة إلى عقد ومهر جديدين. (بن شويخ، 2008، ص 177)

4.2. الطلاق البائن: وهو الطلاق الذي لا يملك المطلق الحق في إرجاع زوجته إلا بعد جديده، وهو نوعان:

1.4.2 الطلاق البائن بينونة صغرى: وهنا باستطاعة الزوج أن يرجع زوجته بعد انقضاء عدتها بمهر وعقد جديدين، ويكون هذا النوع من الطلاق في الطلاقة الأولى والثانية.

2.4.2 الطلاق البائن بينونة كبرى: وهنا يكون الزوج قد استنفذ الطلقات الثلاث، فلا يستطيع إرجاع زوجته إلا بعد أن تتزوج رجل آخر ويطلقها بمهر وعقد جديدين.

المحاضرة 13: ظاهرة الهجرة

1. مفهومها

العملية التي يتم بموجبها تغيير محل الإقامة أو الانتقال من مكان إلى آخر، سواء كان بشكل دائم أو مؤقت، طوعاً أو اضطراراً، يمكن أن تكون الهجرة داخل نفس البلد (الهجرة الداخلية) أو بين دول مختلفة (الهجرة الدولية). يتأثر الأفراد بهذه العملية بسبب عدة عوامل مثل البحث عن فرص عمل أفضل، الحصول على تعليم، أو الهروب من ظروف قهريّة مثل الحروب أو الكوارث الطبيعية.

2. أنواع الهجرة:

هناك العديد من أنواع الهجرة، فالبعض يصنفها على حسب الحدود الجغرافية (داخلية وخارجية)، والبعض الآخر يصنفها على حسب قانونيتها (شرعية وغير شرعية)، والبعض الآخر يصنفها على حسب إرادة الأفراد (إرادية أو اضطراريه).

1.2. حسب جغرافيتها

✓ **الهجرة الداخلية:** هي التي تتمك داخل حدود البلد الواحد كالنزوح الريفي نحو المدن، وتغيير المدينة من أجل الحصول على عمل أو الإقامة.

✓ **الهجرة الخارجية:** هي التي تتعذر الحدود الدولية، أي الخروج من نطاق الدولة، والإقامة في دولة أخرى سواء تعلق الأمر بالعمل أو الدراسة أو أي هدف مؤقت أو دائم.

2.2. حسب قانونيتها

- ✓ **الهجرة الشرعية:** هي التي تتم وفق شروط قانونية متفق عليها بين الدول، كالحصول على التأشيرة والدخول من المعابر الحدودية المسموح بها.
- ✓ **الهجرة غير الشرعية:** هو تغيير مكان الإقامة الأصلية خارج الدولة بدون وثائق رسمية، كالهجرة من معابر غير مسموحة أو الهجرة دون تأشيرة...

3.2. حسب الإرادة

- ✓ **هجرة إرادية:** هي التي تتم بـإرادة الفرد، فالفرد هنا يهاجر بمحض إرادته بغية البحث عن عمل أو تغيير مكان الإقامة لعدة أسباب.
- ✓ **هجرة اضطرارية:** تتم بالغصب إما النفي أو اللجوء أو الهجرة بسبب الحروب والكوارث الطبيعية، وهنا يهاجر الفرد دون إرادته.

المحاضرة 14+15: النمو الديموغرافي

النمو الديموغرافي هو المقدار السكاني الذي يتزايد أو يتناقص كل سنة، حيث يخضع لمجموعة من المكونات وهي الولادات والوفيات، والهجرة.

المقاييس الديموغرافية وطرق حسابها.

هناك العديد من المقاييس المتعلقة بالسكان، سنحاول هنا التركيز على أكثرها أهمية واستخداماً، مع إعطاء أمثلة من المجتمع المحلي (ولاية بشار قبل التقسيم) لسنة 2020.

1- مقاييس التكاثر

هي المقاييس التي تتعلق بالزيادة السكانية فقط، أي مقاييس الخصوبة والولادة.

أولاً: معدل المواليد الخام

يعرف على أنه عدد الولادات خلال سنة معينة مقسوم على عدد السكان في منتصف تلك السنة، الناتج مضروب في ألف. أي بالصيغة التالية:

$$\text{معدل المواليد الخام} = \frac{\text{عدد المواليد الأحياء}}{\text{عدد السكان في منتصف السنة}} \times 1000$$

ملاحظة: عدد السكان في منتصف السنة يقصد به العدد في 30 جوان لنفس السنة، ويحسب كالتالي:

$$\text{عدد السكان في منتصف السنة} = \frac{\text{عدد السكان 01 جانفي} + \text{عدد السكان 31 ديسمبر}}{2}$$

مثال عن ولاية بشار لسنة 2021:

بلغ عدد سكان ولاية بشار في 2020/12/31، حوالي 361496 نسمة، بعدها كان بلغ عدد سكان ولاية بشار في 31/12/2019. (نفسه في 01 جانفي 2020). وتم تسجيل 8870 حالة ولادة.

المطلوب: حساب معدل المواليد الخام؟

1- تحديد عدد السكان في منتصف السنة:

$$\text{عدد السكان في منتصف السنة} = \frac{\text{عدد السكان 01 جانفي} + \text{عدد السكان 31 ديسمبر}}{2}$$

$$\frac{353591 + 361496}{2} =$$

$$357543 =$$

$$\text{معدل المواليد الخام} = \frac{1000 \times \text{عدد المواليد الأحياء}}{\text{عدد السكان في منتصف السنة}}$$

$$1000 \times \frac{8870}{357543} =$$

$$\boxed{\%24.8} =$$

ثانياً: معدل المواليد الحقيقي

إذا كان معدل المواليد الخام يأخذ كل السكان في عملية الحساب، فإن معدل المواليد الحقيقي لا يأخذ جميع السكان خصوصاً أن فيهم الذكور وفيهم الصغار والكبار في السن، حيث يأخذ هذا المعدل النساء المتزوجات اللاتي في سن الحمل فقط دون غيرهن.

$$\text{معدل المواليد الحقيقي} = \frac{\text{عدد المواليد الأحياء}}{\text{عدد النساء المتزوجات اللاتي في سن الحمل (15-49)}} \times 1000$$

مثال توضيحي:

إذا كان عدد النساء اللاتي في سن الحمل لسنة 2020 قد بلغ: 58712 نسمة. فإن:

$$\text{معدل المواليد الحقيقي} = \frac{8870}{58712} \times 1000$$

$$\boxed{\% 151.07} =$$

ثالثاً: معدل الخصوبة العام

يأخذ هذا النوع من المعدلات النساء اللاتي في سن الإنجاب فقط، ويعتبر أكثر دقة من معدل المواليد الخام، والذي يعرف على أنه عدد المواليد الأحياء لسنة معينة تقسيم عدد النساء اللاتي في سن الحمل (15-49) لنفس السنة، والناتج يضرب في ألف. حيث يمكن تمثيله بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل الخصوبة العام} = \frac{\text{عدد المواليد الأحياء}}{\text{عدد النساء اللاتي في سن الحمل (15-49)}} \times 1000$$

مثال تطبيقي: نفس المعطيات السابقة علماً أن عدد النساء اللاتي في سن الحمل قد بلغ 104235 نسمة.

ومنه:

$$\text{معدل الخصوبة العام} = \frac{8870}{104235} \times 1000$$

$$\boxed{\% 85.09} =$$

رابعاً: معدل الخصوبة التفصيلي (فئة عمرية معينة)

هو المعدل المتعلق بفئة عمرية معينة (أي لا يمكن حصره بين 15-49 سنة)، كأن نبحث مثلاً عن معدل الخصوبة عند الإناث من 20-24 سنة.

$$\text{معدل الخصوبة التفصيلي (سن محدد)} = \frac{\text{عدد المواليد الأحياء}}{\text{عدد النساء اللاتي في السن المحدد}} \times 1000$$

مثلاً: لدينا عدد النساء في سن 20-25 سنة 40214 نسمة، المطلوب تحديد معدل الخصوبة التفصيلي؟

$$\text{معدل الخصوبة التفصيلي (20-25)} = \frac{8870}{40214} \times 1000$$

$$\boxed{\% 220.56} =$$

2- مقاييس الوفاة

هي كل المقاييس التي لها علاقة بالوفيات.

أولاً: معدل الوفيات الخام

يعرف على أنه العدد الكلي لحالات الوفاة لسنة معينة مقسوم على عدد السكان في منتصف تلك السنة، الناتج يضرب في ألف. ومنه:

$$\text{معدل الوفيات الخام} = \frac{\text{عدد الوفيات}}{\text{عدد السكان في منتصف السنة}} \times 1000$$

مثال توضيحي: بناء على نفس المعطيات السابقة والمتعلقة بعدد السكان لسنة 2020، وعما أنه تم تسجيل 1826 حالة وفاة. أحس معدل الوفيات الخام؟

أهم الظواهر الديموغرافية

المحور الرابع:

$$\text{معدل الوفيات الخام} = \frac{1826}{357543} \times 1000$$

$$= \% 5.10$$

ثانياً: معدل الوفيات حسب السن

يمثل العدد الفعلي للوفيات لفئة عمرية ما على عدد السكان لنفس الفئة العمرية، والناتج يتم ضربه في ألف. ويمكن توضيحه بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل الوفيات حسب السن} = \frac{\text{عدد الوفيات لهذا السن}}{\text{عدد السكان لنفس السن}} \times 1000$$

والمثال التالي يوضح أكثر:

لنفترض أن عدد حالات الوفاة بولاية بشار ، لفئة العمرية (80-84) قد بلغت 80 حالة، وهذا لعام 2020. وأن عدد السكان لنفس الفئة العمرية هو 1735 نسمة.

المطلوب: حساب معدل الوفيات لهذه الفئة العمرية؟

$$\text{معدل الوفيات لفئة العمرية (80-84)} = \frac{\text{عدد الوفيات لفئة العمرية (80-84)}}{\text{عدد السكان لنفس الفئة}} \times 1000$$

$$\text{معدل الوفيات لفئة العمرية (80-84)} = \frac{80}{1735} \times 1000$$

$$= \% 46.10$$

ثالثاً: معدل الوفيات الخاص بالنوع

المقصود به المعدل الخاص بالجنس، حيث يمكننا معرفة المعدل الخاص بالإإناث لوحده والمعدل الخاص بالذكور لوحده كذلك، خصوصاً في ظل التفاوت الكبير في عدد الوفيات

المحور الرابع:

أهم الظواهر الديموغرافية

والجدل الكبير الحاصل بسبب أن عدد الوفيات الذكور أكبر من عدد الوفيات الإناث، حيث يسمح لنا هذا المعدل بإجراء المقارنات الالزمة من أجل التأكد من صحة القول السالف الذكر.

ويحسب هذا المعدل بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل الوفيات حسب النوع} = \frac{\text{عدد الوفيات لهذا النوع}}{\text{عدد السكان لنفس النوع}} \times 1000$$

مثال توضيحي:

معطيات حسب ولاية بشار لعام 2020.

عدد الوفيات الإناث = 785 حالة.

عدد الوفيات الذكور = 1041 حالة.

عدد السكان الإناث = 180206 نسمة.

عدد السكان الذكور = 181290 نسمة.

المطلوب: حساب معدل الوفيات لنوع حسب الذكور والإإناث؟

$$\text{معدل الوفيات للذكور} = \frac{\text{عدد الوفيات للذكور}}{\text{عدد السكان الذكور}} \times 1000$$

$$1000 \times \frac{1041}{181290} =$$

5.74 =

$$\text{معدل الوفيات للإناث} = \frac{\text{عدد الوفيات للإناث}}{\text{عدد السكان الإناث}} \times 1000$$

$$1000 \times \frac{785}{180206} =$$

$$\boxed{\% 4.35} =$$

رابعاً: معدل وفيات الرضع:

يعرف على أنه عدد حالات الوفيات عند الأطفال الأقل من سنة مقسوم على العدد الإجمالي للسكان في منتصف السنة، الناتج يتم ضربه في ألف.

$$\text{معدل الوفيات الرضع} = \frac{\text{عدد حالات وفاة الأطفال أقل من سنة}}{\text{عدد السكان في منتصف السنة}} \times 1000$$

مثال للتوضيح: نفس المعطيات السابقة والمتعلقة بساكنة ولاية بشار، علماً أن عدد حالات الوفاة عند الرضع قد بلغت 180 حالة.

والمطلوب: حساب معدل الوفيات عند الأطفال الرضع؟

$$\text{معدل الوفيات عند الأطفال الرضع} = \frac{80}{357543} \times 1000$$

$$\boxed{\% 00.22} =$$

خامساً: معدل الوفيات حسب السبب

نلجأ لحساب هذا المعدل في بعض الحالات كالمرض والأوبئة الفتاكية، وذلك بغية معرفة المعدل المتعلق بهذا السبب لوحده دون الحالات الأخرى.

ويمكن تعريفه على أنه: العدد الإجمالي لحالات الوفاة بهذا السبب (مرض، وباء، كوارث طبيعية، حوادث مرور... الخ)، مقسوم على عدد السكان في منتصف تلك السنة، ونضربه في ألف.

$$\text{معدل الوفيات حسب السبب} = \frac{\text{عدد الوفيات لهذا السبب}}{1000 \times \text{عدد السكان في منتصف السنة}}$$

مثلا: لنفترض أن وباء كورونا قد أفتاك بحياة 185 شخصاً لسنة 2020.

فما هو معدل الوفاة بسبب وباء كورونا؟

$$\text{معدل الوفيات بسبب وباء كورونا} = \frac{185}{1000 \times 357543}$$

$$\boxed{\%0.51} =$$

3- مقاييس الزواج والطلاق

أولاً: معدل الزواج

هو عدد حالات الزواج المسجلة خلال سنة في منطقة ما قسمة عدد السكان لتلك المنطقة، الناتج يضرب في مئة. أي:

$$\text{معدل الزواج} = \frac{\text{عدد حالات الزواج}}{100 \times \text{عدد السكان في منتصف السنة}}$$

مثال توضيحي عن ولاية بشار لسنة 2020، حيث سجلنا 2737 عقد زواج.

$$\text{ومنه: معدل الزواج} = \frac{2737}{100 \times 357543}$$

$$\boxed{\%0.76} =$$

ثانياً: معدل الطلاق

هو عدد حالات الطلاق المسجلة خلال سنة في منطقة ما قسمة عدد السكان لتلك المنطقة، الناتج يضرب في مئة. أي:

$$\text{معدل الطلاق} = \frac{\text{عدد حالات الطلاق}}{\text{عدد السكان في منتصف السنة}} \times 100$$

مثال توضيحي عن ولاية بشار لسنة 2020، حيث سجلنا 123 حالة طلاق.

$$\text{ومنه: معدل الطلاق} = \frac{123}{357543} \times 100 = 0.03\%$$

4. مقاييس الهجرة

تتعلق هذه المقاييس بمجموع النازحين والوافدين من أو إلى المنطقة المراد دراستها أو البلد.

أولاً: معدل الهجرة النازحة

$$\text{معدل الهجرة النازحة} = \frac{\text{عدد النازحين}}{\text{عدد السكان في منتصف السنة}} \times 1000$$

مثال توضيحي:

إذا كان لدينا 1423 مهاجر وافد للولاية وخرج منها حوالي 845 فردا، أحسب معدل الهجرة الواقفة والهجرة النازحة؟

$$\text{معدل الهجرة النازحة} = \frac{845}{357543} \times 1000$$

‰2.36 =

ثانياً: معدل الهجرة الوافدة:

$$\text{معدل الهجرة الوافدة} = \frac{\text{عدد الوافدين}}{1000 \times \text{عدد السكان في منتصف السنة}}$$

أي بالأرقام:

$$\text{معدل الهجرة الوافدة} = \frac{1423}{1000 \times 357543}$$

‰3.97 =

ثالثاً: صافي الهجرة:

يعرف صافي الهجرة على أنه الفرق بين عدد الوافدين للبلد أو المنطقة المراد دراستها وعدد النازحين منه.

أي: صافي الهجرة = عدد المهاجرين الوافدين - عدد المهاجرين النازحين.

مثال توضيحي:

لأنه لا يمكننا تحديد الهجرة عددياً، نفترض أنه هاجر إلى ولاية بشار حوالي 1423 نسمة، وتم تسجيل 845 نسمة كمهاجرين منها. (العدد المفترض لا يتعلّق بحقيقة بولاية بشار).

المطلوب: تحديد صافي الهجرة؟

$$\text{صافي الهجرة} = 845 - 1423 = 578 \text{ نسمة}$$

رابعاً: معدل الهجرة:

$$\text{معدل صافي الهجرة} = \frac{\text{صافي الهجرة}}{\text{عدد السكان في منتصف السنة}} \times 1000$$

مثال: نفس البيانات السابقة.

$$\text{معدل صافي الهجرة} = \frac{578}{357543} \times 1000$$

$$= 1.61\%$$

5. مقاييس النمو

أولاً: الزيادة الطبيعية

هي تلك الزيادة التي لا تأخذ الهجرة فيها بعين الاعتبار أي المتعلقة بالولادات والوفيات فقط، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{الزيادة الطبيعية} = \text{عدد الولادات لسنة ما} - \text{عدد الوفيات لنفس السنة.}$$

مثال: في نفس السياق والمتعلق بسكان ولاية بشار، حي قدرت الولادات بـ 8870 نسمة أم الوفيات فبلغت 1826 حالة وفاة.

المطلوب: تحديد الزيادة الطبيعية؟

$$\text{الزيادة الطبيعية} = 8870 - 1826 = 7044 \text{ نسمة.}$$

ثانياً: معدل الزيادة الطبيعية

هو الزيادة الطبيعية لسنة ما على عدد السكان في منتصف نفس السنة، الكل مضروب في ألف.

أي كالتالي:

$$\text{معدل الزيادة الطبيعية} = \frac{\text{الزيادة الطبيعية}}{\text{عدد السكان في منتصف السنة}} \times 1000$$

مثال توضيحي: بناء على المعطيات السابقة فإن:

$$\text{معدل الزيادة الطبيعية} = \frac{7044}{357543} \times 1000$$

$$\boxed{\%19.70} =$$

ثالثاً: الزيادة العامة

هي الزيادة التي تأخذ بعين الاعتبار الهجرة كعامل ثالث مؤثر في الزيادة السكانية، إضافة إلى عامل الزيادة الطبيعية (الولادات والوفيات).

$$\text{الزيادة العامة} = \text{الزيادة الطبيعية} + \text{صافي الهجرة}.$$

مثال: بناء على البيانات السابقة يمكن استنتاج الزيادة العامة على النحو التالي:

$$\text{الزيادة العامة} = 578 + 7044$$

$$= 7622 \text{ نسمة}$$

رابعاً: معدل الزيادة العامة

$$\text{معدل الزيادة العامة} = \frac{\text{الزيادة العامة}}{\text{عدد السكان في منتصف السنة}} \times 100$$

ومنه:

$$\text{معدل الزيادة العامة} = \frac{7622}{357543} \times 100$$

$$= 2.13\%$$

خامساً: معدل النمو السكاني

يعزى فالنمو السكاني على أنه المقدار الذي يتزايد أو يتناقص به السكان سنوياً، حيث يمكننا معرفته بواسطة الزيادة العامة، فإذا كان معدل الزيادة العامة موجباً فباستطاعتنا القول أن المجتمع يشهد تزايد سكاني والعكس إذا كان هذا المعدل سالباً.

أما معدل النمو السكاني فهو نفسه معدل الزيادة العامة. أو بطريقة أخرى هو عدد السكان لسنة ما ناقص عدد السكان لسنة التي تسبقها، والنتيجة يقسم على عدد السكان الأخير.

والمثال التالي يوضح أكثر:

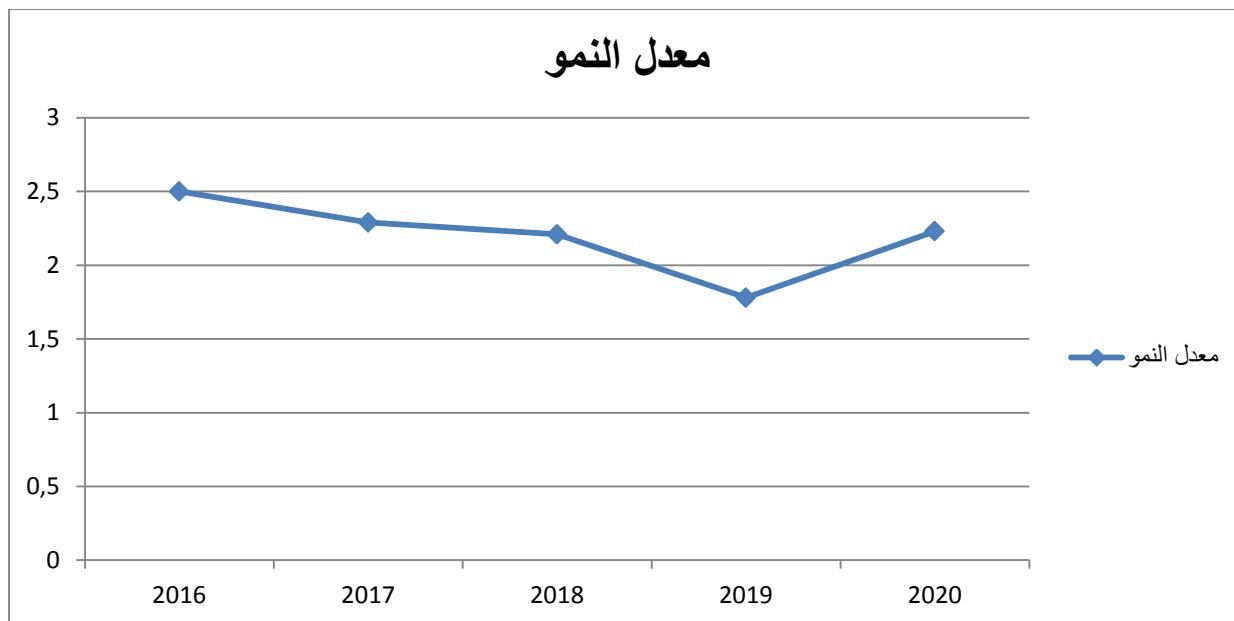
أهم الظواهر الديموغرافية

المحور الرابع:

السنوات	عدد السكان	معدل النمو
2015	324104	/
2016	332213	%2.50
2017	339841	%2.29
2018	347385	%2.21
2019	353591	%1.78
2020	361496	%2.23

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد السكان بولاية بشار في نمو ثابت نوعا ما، فالملاحظ أن معدل النمو للسنوات الخمس الأخيرة متقارب جدا. غير أنه عرف انخفاضا نوعا ما سنة 2019.

والشكل التالي يوضح النمو الثابت للسكن خلال السنوات الأخيرة:



6. مقاييس أخرى

أولاً: الكثافة السكانية

تعرف على أنها التناوب بين مساحة الأرض وعدد السكان، أي مقدار المساحة المخصصة لكل السكان بالتساوي.

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{الكثافة السكانية} = \frac{\text{عدد السكان}}{\text{المساحة}}$$

مثال:

إذا أخذنا عدد السكان لولاية بشار في سنة 2020 والبالغ عددهم حوالي 361496 نسمة، ومساحة الأرض المقدرة بـ 161400 كم^2 .

فإن الكثافة السكانية لولاية بشار هي:

أهم الظواهر الديموغرافية

المحور الرابع:

$$\text{الكثافة السكانية} = \frac{361496}{161400}$$

$$= 2.24 \text{ ن/كم}^2$$

ثانياً: درجة الازدحام

إذا كانت الكثافة السكانية تحسب للرقة الجغرافية ككل، فإن درجة الازدحام هي الكثافة السكانية للمنازل، حيث تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{درجة الازدحام} = \frac{\text{عدد أفراد المنزل}}{\text{عدد الغرف}}$$

مثال: إذا كان لدينا منزل مكون من 3 غرف ويسكنه 08 أفراد، فما هي درجة الازدحام فيه؟

$$\text{درجة الازدحام} = \frac{8}{3}$$

$$= 2.66 \text{ ن/غرفة}$$

كما يمكننا حساب درجة الازدحام للمدينة أو الولاية أو البلد ككل، وذلك بمعرفة عدد الغرف لهذه المدينة أو البلد ومقارنتها بعدد سكانه.

مثلاً: لنفترض أن عدد الغرف بولاية بشار لسنة 2020 قد بلغ 164598 غرفة.

ومنه:

$$\text{درجة الازدحام} = \frac{361496}{164598}$$

$$= 2.19 \text{ ن/غرفة}$$

ثالثاً: معدل النوع

هو نسبة الذكور إلى نسبة الإناث، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل النوع} = \frac{\text{عدد الذكور}}{\text{عدد الإناث}}$$

مثال توضيحي: نأخذ البيانات المتعلقة بولاية بشار، حيث بلغ عدد الذكور لسنة 2020 حوالي 181290 نسمة. في حين سجلنا 180206 نسمة عند الإناث. ومنه:

$$\text{معدل النوع} = \frac{181290}{180206}$$

$$= 1.006$$

رابعاً: نسبة الذكور

على عكس معدل النوع فإن نسبة الذكور تحسب استناداً على عدد السكان الإجمالي، وذلك بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الذكور} = \frac{\text{عدد الذكور}}{\text{عدد السكان}} \times 100$$

مثال: بناءً على نفس المعطيات السابقة والمتعلقة بساكنة ولاية بشار فإن:

$$\text{نسبة الذكور} = \frac{181290}{361496} \times 100$$

$$= \%50.14$$

خامساً: نسبة الإناث

نسبة الإناث نفسها نسبة الذكور، حيث نعرض عدد الإناث بعدد الذكور فقط. أي:

$$\text{نسبة الإناث} = \frac{\text{عدد الإناث}}{\text{عدد السكان}} \times 100$$

مثال: بناء على نفس المعطيات السابقة والمتعلقة بساكنة ولاية بشار فإن:

$$\text{نسبة الإناث} = \frac{180206}{361496} \times 100$$

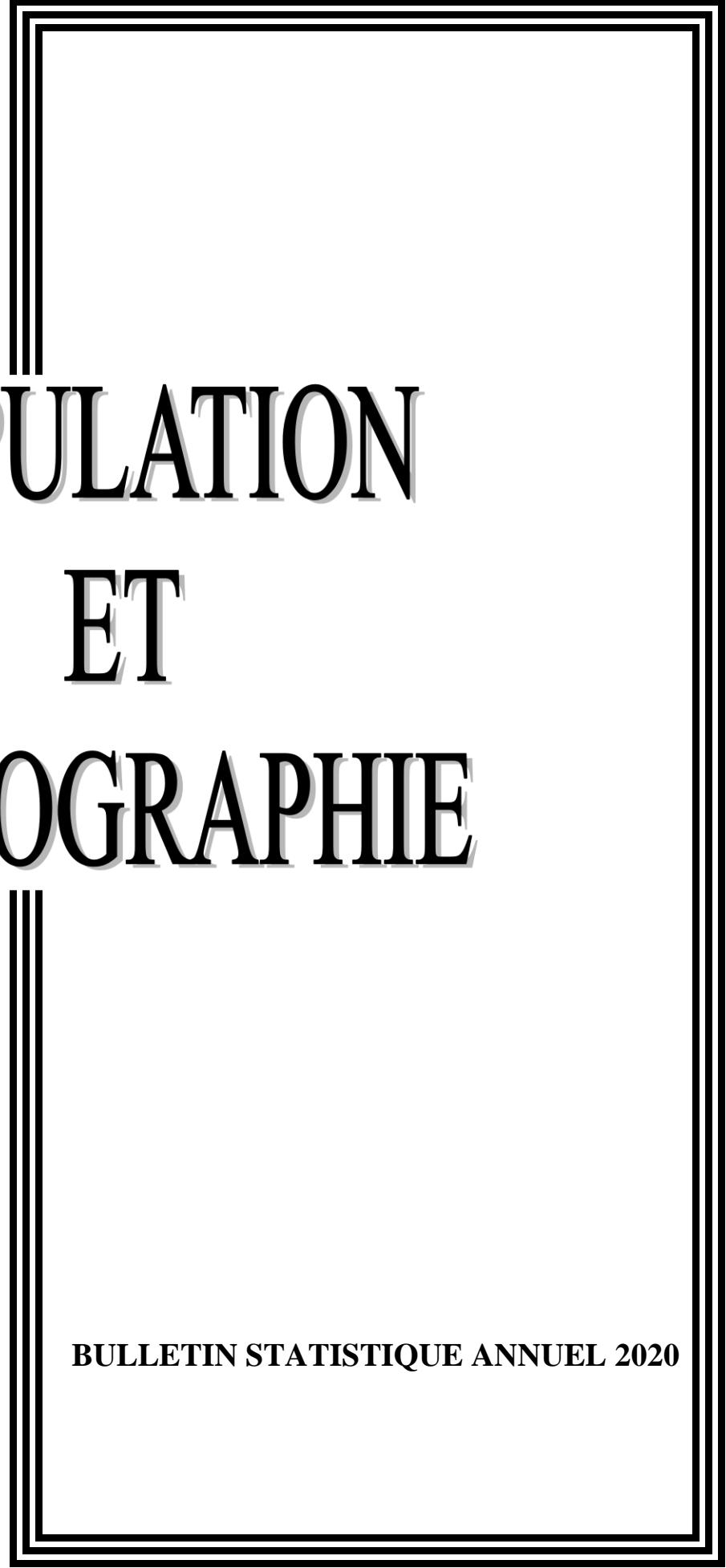
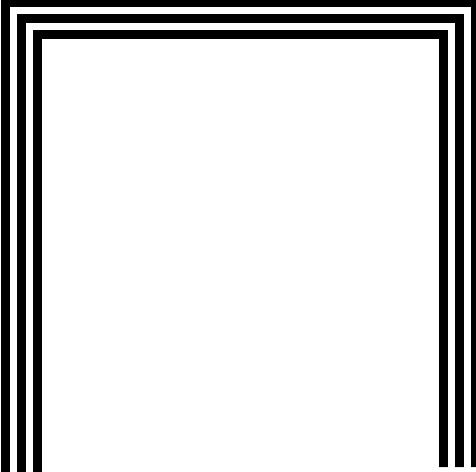
$$\boxed{\%49.85} =$$

- الخاتمة

ختاماً نتمنى أننا وفقنا في تقديم محتوى هذا المقياس، والذي بدوره سيترقى ليصبح تخصصاً مستقلاً في السنة المقبلة، علماً أن المعلومات والمعرف المقدمة من خلال هذا المطبوع تعتبر كمدخل تعريفي يتعرف الطالب بموجبه على أبجديات هذا العلم، وأهم ما يميزه عن غيره.

ويبقى الهدف الأساسي لنا هو مدى اطلاع الطالب على المقياس من أجل تيسير عملية اختيار التخصص الذي يناسب تطلعاته وامكاناته في السنوات المقبلة.

وتبقى الحاجة إلى هذا العلم من ضروريات العصر لأن السكان ومشاكلهم مرتبطة بالكثير من القضايا الأخرى سواء اجتماعية أو اقتصادية أو صحية... فالنمو المتزايد للسكان دون التخطيط المسبق قد يخلق لنا فجوة بين الحجم والموارد المتاحة، والذي يؤدي بدوره إلى خلق المزيد من المشكلات على جميع الأصعدة.



POPULATION

ET

DEMOGRAPHIE

BULLETIN STATISTIQUE ANNUEL 2020

I-POPULATION:

1 - POPULATION, SUPERFICIE ET DENSITE PAR COMMUNE (AU 31.12.2020)

Classement des communes par ordre décroissant selon la population résidente :

COMMUNES	POPULATION (HAB)		SUPERFICIE (KM2)		DENSITE (HAB/KM2)
	VALEUR	%	VALEUR	%	
BECHAR	224149	62,01	5 050	3,13	44,39
BENI-OUNIF	13930	3,85	16 600	10,29	0,84
LAHMAR	2616	0,72	820	0,51	3,19
MOUGHEUL	632	0,17	640	0,40	0,99
BOUKAIS	1075	0,30	1 760	1,09	0,61
KENADSA	16801	4,65	2 770	1,72	6,07
MERIDJA	699	0,19	2 270	1,41	0,31
TAGHIT	7742	2,14	8 040	4,98	0,96
ABADLA	21931	6,07	2 870	1,78	7,64
E-FERRADJ	4580	1,27	6 410	3,97	0,71
MACHRAA HB	3327	0,92	2 820	1,75	1,18
TABELBALA	6553	1,81	60 560	37,52	0,11
IGLI	7901	2,19	6 220	3,85	1,27
BENI-ABBES	17156	4,75	10 040	6,22	1,71
TAMTERT	1253	0,35	3 130	1,94	0,40
EL OUATA	10008	2,77	7 950	4,93	1,26
KERZAZ	6230	1,72	10 520	6,52	0,59
BENI-IKLEF	3009	0,83	2 615	1,62	1,15
TIMOUDI	2693	0,74	6 175	3,83	0,44
O-KHODEIR	5152	1,43	1 920	1,19	2,68
KSABI	4059	1,12	2 220	1,38	1,83
TOTAL	361496	100	161 400	100	2,24

SOURCE : DPSB

Une analyse rapide des données de la population et des superficies des communes reflétées dans le tableau ci-dessus montre que près de 62% de la population de la wilaya est concentré au niveau du chef-lieu de wilaya sur une superficie de 3.13 % seulement de la superficie totale (en réalité la surface de concentration est largement inférieure à 3.13 % puisque la totalité des habitants de la commune de Béchar est concentrée au niveau de l'agglomération chef-lieu).

Les six communes urbaines à savoir Béchar Béni Ounif Kénadsa Abadla Béni Abbès et El Ouata comptent 303975 habitants soit 84,08 % environ de la population totale. Ces populations occupent une superficie (des 06 communes concernées) de 45280 Km² soit 28,05% de la superficie de la wilaya.

En terme d'importance de superficie la commune de Tabelbala occupe plus de 37,52% de la surface totale de la wilaya pour une population de 1,81% du total de la population de la wilaya. Trois communes à savoir Tabelbala Béni Ounif et Kerzaz s'étalent sur plus de la moitié (54,33%) de la superficie de la wilaya avec 7,4% de population.

Au regard des densités des communes le chef-lieu de wilaya se trouve en tête avec 44,39 habitants au kilomètre carré suivi de loin par Abadla et Kénadsa qui ont un peu plus de 6 %. La commune où la densité est la plus faible est Tabelbala. Enfin la densité moyenne pour toute la wilaya est de 2,24 Hab/Km².

La population de la wilaya est donc mal répartie sur le plan spatial.

2 - REPARTITION DE LA POPULATION SELON LE GROUPE D'AGE ET LE SEXE.

En prenant comme référence les résultats du RGPH 2008 la répartition de la population par groupe d'âges et par sexe fait apparaître chez les deux sexes une évolution croissante du groupe d'âge « 00 à 04 » au groupe d'âge « 25-29 » ; puis une diminution en nombre à partir de la tranche d'âge « 30-34 » et plus.

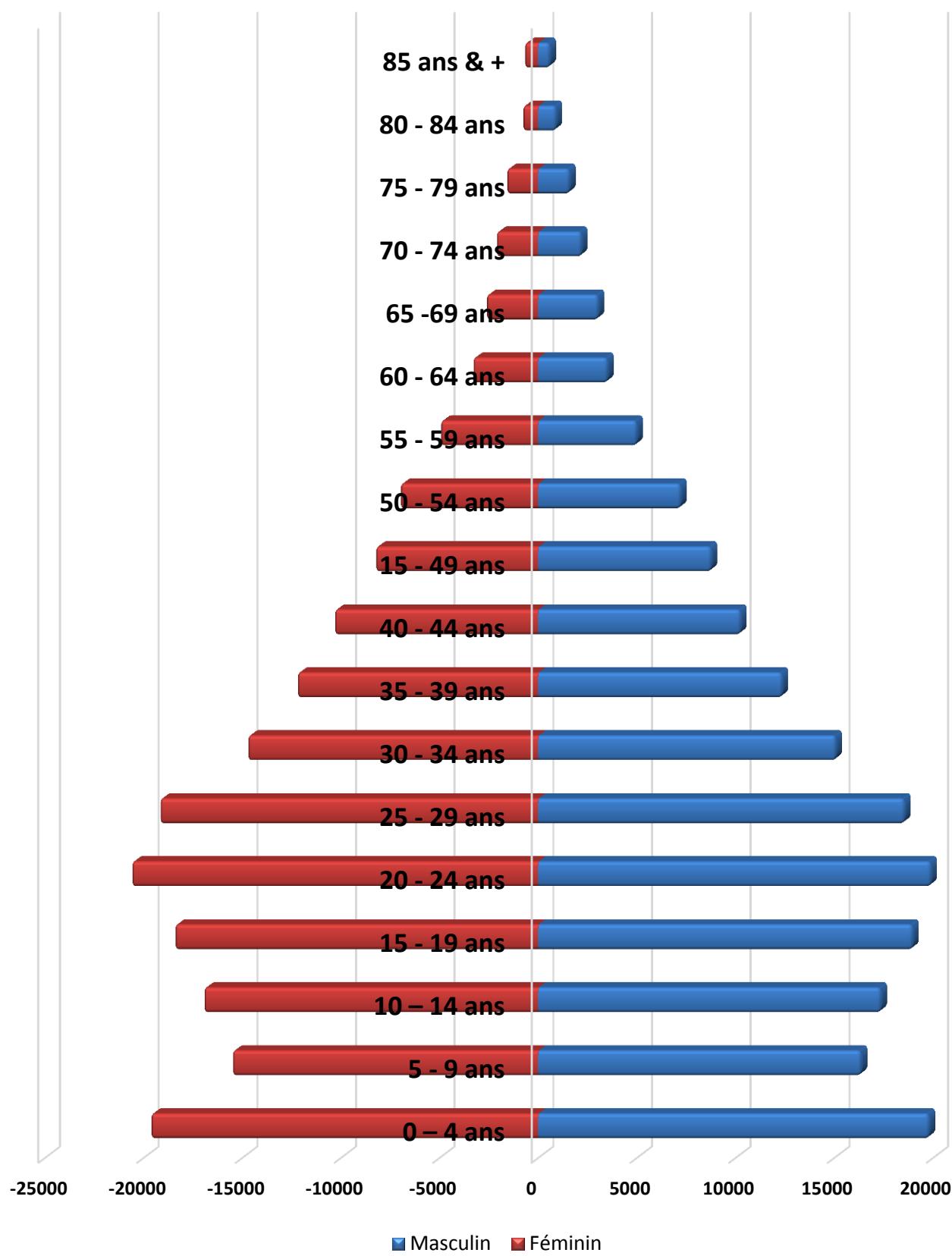
Le tableau qui suit donne le détail des effectifs par tranche d'âge et par sexe.

3- Effectifs par tranche d'âge et par sexe (estimés au 31-12-2020).

GROUPE D'AGE	MASCULIN		FEMININ		MASC + FEM	
	TOTAL	%	TOTAL	%	TOTAL	%
0 – 4 ans	19800	10,92%	19718	10,94%	39519	10,93%
5 - 9 ans	16360	9,02%	15585	8,65%	31945	8,84%
10 – 14 ans	17357	9,57%	17027	9,45%	34384	9,51%
15 - 19 ans	18972	10,46%	18500	10,27%	37472	10,37%
20 - 24 ans	19895	10,97%	20668	11,48%	40583	11,23%
25 - 29 ans	18561	10,24%	19259	10,69%	37820	10,46%
30 - 34 ans	15079	8,32%	14803	8,21%	29882	8,27%
35 - 39 ans	12355	6,82%	12289	6,82%	24644	6,82%
40 - 44 ans	10245	5,65%	10402	5,77%	20647	5,71%
15 - 49 ans	8754	4,83%	8314	4,61%	17068	4,72%
50 - 54 ans	7206	3,97%	7062	3,92%	14268	3,95%
55 - 59 ans	4981	2,75%	5020	2,79%	10000	2,77%
60 - 64 ans	3502	1,93%	3379	1,87%	6880	1,90%
65 -69 ans	3026	1,67%	2696	1,50%	5722	1,58%
70 - 74 ans	2171	1,20%	2191	1,22%	4362	1,21%
75 - 79 ans	1569	0,87%	1664	0,92%	3233	0,89%
80 - 84 ans	887	0,49%	847	0,47%	1735	0,48%
85 ans & +	571	0,31%	762	0,42%	1332	0,37%
Total	181290	100	180206	100	361496	100

SOURCE : DPSB

PYRAMIDE DES AGES DE L'ANNEE 2020



II- DEMOGRAPHIE :

1- Situation démographique par commune :

Les naissances vivantes enregistrées en 2020 sont au nombre de 8842 et se répartissent entre 4308 personnes de sexe masculin et 4534 de sexe féminin.

Concernant les décès, la Wilaya comptait durant l'année 2020 1826 décès dont 1041 personnes masculines et 785 féminines.

D'autre part la wilaya a enregistré 28 naissances par jugement et 22 décès par jugement.

L'accroissement naturel de la population en 2020 est de 7044 personnes.

Au cours de la même année, il a été enregistré l'inscription de 2737 mariages et 123 divorces.

Démographie par commune au 31-12-2020

MOIS	MARIAGES	MARIAGES PAR JUGEMENT	TOTAL MARIAGE	DIVORCES	NAISSANCES SURVENUES			NAISSANCES PAR JUGEMENT			TOTAL NAISSANCES	DECES			DECES PAR JUGEMENT			TOTAL DECES	MORT-NAIS	ACCROISSEMENT NATUREL
					MASCULIN	FEMININ	TOTAL	MASCULIN	FEMININ	TOTAL		MASCULIN	FEMININ	TOTAL	MASCULIN	FEMININ	TOTAL			
BECHAR	1619	25	1644	0	2755	3131	5886	0	0	0	5886	765	582	1347	4	1	5	1347	138	4534
BENI OUNIF	93	0	93	31	120	115	235	0	0	0	235	21	33	54	2	2	4	54	1	181
LAHMAR	11	0	11	3	23	18	41	0	0	0	41	3	4	7	0	0	0	7	0	34
MOUGHEUL	6	0	6	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
BOUKAIS	6	0	6	1	1	0	1	0	0	0	1	1	0	1	0	0	0	1	0	0
KENADSA	187	3	190	27	118	120	238	3	0	3	241	29	22	51	1	0	1	51	2	190
MERIDJA	4	0	4	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1	0	0	0	1	0	-1
TAGHIT	79	0	79	16	73	48	121	0	2	2	123	17	12	29	0	0	0	29	2	94
ABADLA	153	10	163	1	415	354	769	2	0	2	771	40	34	74	7	5	12	74	8	697
E/FERRADJ	33	0	33	8	22	26	48	3	0	3	51	0	4	4	0	0	0	4	0	47
MACHRAA	42	1	43	2	0	0	0	0	0	0	6	2	8	0	0	0	8	0	-8	
TABELBALA	45	1	46	5	57	47	104	0	0	0	104	14	6	20	0	0	0	20	2	84
IGLI	58	1	59	5	60	52	112	0	0	0	112	14	9	23	0	0	0	23	1	89
BENI ABBES	70	5	75	12	411	357	768	13	3	16	784	86	51	137	0	0	0	137	23	647
TAMTERT	8	0	8	0	0	0	0	0	1	1	1	0	1	1	0	0	0	1	0	0
EL OUATA	82	1	83	5	81	88	169	0	0	0	169	11	12	23	0	0	0	23	0	146
KERZAZ	50	0	50	1	51	56	107	1	0	1	108	6	4	10	0	0	0	10	0	98
BENI IKHLEF	25	0	25	0	18	18	36	0	0	0	35	3	2	5	0	0	0	5	0	31
TIMOUDI	24	0	24	0	11	16	27	0	0	0	27	9	2	11	0	0	0	11	1	16
O/KHODEIR	60	0	60	5	50	43	93	0	0	0	93	10	4	14	0	0	0	14	2	79
KSABI	35	0	35	1	42	45	87	0	0	0	87	5	1	6	0	0	0	6	0	81
TOTAL	2690	47	2737	123	4308	4534	8842	22	6	28	8870	1041	785	1826	14	8	22	1826	180	7044

SOURCE : DPSB

2- Situation démographique mensuelle :

De l'analyse des données démographiques enregistrées au cours de l'année 2020 par les Services d'état civil des communes les constatations suivantes s'imposent :

- Le total des mariages est de 2690. Le mois qui a enregistré le plus d'unions entre famille est celui de Septembre avec 658 mariages.
- 123 cas de divorces ont été prononcés par les tribunaux de la wilaya.
- Le nombre le plus important des naissances vivantes a été enregistré durant le mois de Juillet avec 1095 naissances
- Et le mois de nombre le plus faible est enregistré en Juin avec 515 naissances.
- Le mois ou le nombre de décès est frappant est celui de Juillet avec 376 morts.

- Démographie mensuelle par commune au 31-12-2020 :

MOIS	MARIAGES	MARIAGES PAR JUGEMENT	TOTAL MARIAGE	DIVORCES	NESSANCES SURVENUES			NESSANCES PAR JUGEMENT			TOTAL NESSANCES	DECES			DECES PAR JUGEMENT			TOTAL DECES	MORT-NES	ACCROISSEMENT NATUREL
					MASCULIN	FEMININ	TOTAL	MASCULIN	FEMININ	TOTAL		MASCULIN	FEMININ	TOTAL	MASCULIN	FEMININ	TOTAL			
JANVIER	129	6	135	19	386	405	791	3	0	3	794	71	58	129	2	2	4	129	19	665
FEVRIER	209	9	218	17	369	395	764	0	4	4	768	65	36	101	5	1	6	101	10	667
MARS	435	9	444	6	336	298	634	0	0	0	634	73	81	154	0	0	0	154	15	480
AVRIL	23	0	23	1	352	316	668	0	0	0	668	55	41	96	0	0	0	96	20	572
MAI	8	5	13	1	327	326	653	0	0	0	653	52	55	107	0	0	0	107	17	546
JUIN	176	0	176	8	272	243	515	2	2	4	519	120	84	204	0	0	0	204	12	315
JUILLET	73	3	76	4	410	685	1095	4	0	4	1099	232	144	376	0	0	0	376	0	723
AOUT	10	4	14	7	430	420	850	1	0	1	851	121	73	194	0	0	0	194	8	657
SEPTEMBRE	657	1	658	11	354	341	695	0	0	0	695	65	47	112	0	0	0	112	15	583
OCTOBRE	393	6	399	22	331	364	695	1	0	1	696	50	45	95	1	0	1	95	18	601
NOVEMBRE	402	2	404	14	369	360	729	11	0	11	740	48	49	97	6	3	9	97	7	643
DECEMBRE	175	2	177	13	372	381	753	0	0	0	753	89	72	161	0	2	2	161	27	592
TOTAL	2690	47	2737	123	4308	4534	8842	22	6	28	8870	1041	785	1826	14	8	22	1826	168	7044

SOURCE : DPSB